

البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية - الخليجية بعد العام ٢٠٠٣

فاطمة حسن جاسم

ا.م.د. ليلى عاشور حاجم*

الملخص:

تعد العلاقات الإيرانية - العربية واحدة من الظواهر الإشكالية في السياستين الإقليمية والدولية، إذ تقدم نموذج للعلاقات الدولية بين دول تحكمها عوامل كثيرة تتراوح ما بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى، إذ انها تسير بإيقاع متفاوت من حيث سرعتها وبطنها، وكذلك من حيث انفراجها وتقاربها ، ففي بعض الأحيان وصلت هذه العلاقات ذروتها في الخلاف حتى وصلت إلى الحرب (الحرب العراقية - الإيرانية)، ثم تغيرت مرة أخرى لتصل إلى التقارب ، مما ساعد على كشف إمكانات أخرى للسياسات ، ورسم بدائل وخيارات عملية كانت لها تداعيات كلية في التحول من الحرب إلى التعاون .

إن المراقب لمسار العلاقات الإيرانية - الخليجية كنموذج للعلاقات الإيرانية - العربية يمكنه ان يرصد الموجات المتتالية من التصعيد والتهدة ، إذ ان هذه العلاقات لم تتوفق الى الاعتدال إلا نادرا ، وخلال العقود الماضية لم تستقر العلاقات الإيرانية - الخليجية على حال ، وإنما تراوحت بين انماط متباينة من التحسن والتوتر، بل أن التوتر هو الصفة الغالبة عليها.

ان وجود علاقات اقتصادية متبادلة بين طرفين هو في حد ذاته مؤشر على مستوى التعاون بينهما ولان ايران هي احدى الدول التي تربطها بدول مجلس التعاون الخليجي العربية علاقات متعددة الابعاد ، لذا فان دراسة البعد الاقتصادي هو من الامور المهمة ، كما ان ضخامة الاقتصاد الايراني وقدرته على التأثير اقليميا تضيفي المزيد من الاهمية على العلاقات الاقتصادية - الايرانية الخليجية ، فالاقتصاد الايراني يعد من اكبر الاقتصاديات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ، اذ تحتل ايران المركز الثالث بين اقتصاديات دول منطقة الشرق الاوسط بعد تركيا والمملكة العربية السعودية .

ABSTRACT

* عضو الهيئة التدريسية في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

The relations between Iran and the Arab world have been one of the problematic phenomena in regional and international politics. It is a developed historical phenomenon. It provides a model for international relations between countries that are governed by many factors, ranging from cooperation to conflict and conflict, but they have been moving at a different pace in terms of speed and slowness. These relations have reached their peak in the struggle until they reached war, and then these relations changed again to reach convergence, which helped to reveal other possibilities for policies, and the development of alternatives and practical options that had a total impact in the transition from war to On.

The observer for the course of Iran-Gulf relations can monitor the successive waves of escalation and calm. These relations have rarely met with moderation. Over the past decades, the Iranian-Gulf relations have not stabilized. They have ranged from different types of improvement and tension. The dominant feature of these relations.

The existence of economic relations between the two parties is in itself an indicator of the level of cooperation between the two parties, and because Iran is one of the countries with which the Gulf States have deep political interactions, the study of economic relations between Iran and the Gulf is important and the magnitude of the Iranian economy and its ability to affect regionally The Iranian economy is one of the largest regional economies in the Middle East, and Iran ranks second among the economies of the Middle East after the Saudi economy.

أهمية البحث:

انطلاقاً مما سبق فإن لهذا البحث جانبين من الأهمية الأول : الأهمية النظرية التي تتركز أساساً على الجهد النظري للبحث ، والجانب الثاني هو أهمية البحث العلمية تنبع من الواقع الراهن الذي يعكس اهتماماً متزايداً بقضايا منطقة الخليج للأهمية الاقتصادية والجغرافية اللذان يلقيان بظلالهما ليس فقط

على الأمن الإقليمي بل وعلى الأمن العالمي أيضا نتيجة علاقة التأثير والتأثر بين السياسة والاقتصاد والأمن في عالم اليوم.

مشكلة البحث:

إن العلاقات الإيرانية - الخليجية تمثل نمط من انماط العلاقات المعقدة، ومن الصعب بناء رؤية موحدة لهذه العلاقات إذ تعترضها الكثير من الصعوبات الحقيقية، إذ يكتنف هذه العلاقة شيء من الغموض، نتيجة عوامل خاصة تتعلق بالمنطقة مدار البحث، شكّلت نوعاً من العلاقات الدولية الاستثنائية في العالم. ومن هنا تثير مشكلة البحث: تساؤلات منها:

- ماهو البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية - الخليجية ؟ وإلى أي مدى وصل التعاون الاقتصادي بين الطرفين ؟ وهل شمل هذا التعامل مجمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية ام يقتصر على دول دون اخرى؟ ولماذا ؟ وبالنتيجة : هل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين قادرة على إرساء دعائم الثقة بينهما ؟.

هدف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية المشتركة كعنصر من عناصر التقارب في العلاقات الإيرانية الخليجية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية قوامها ((ان المصالح الاقتصادية تشكل دوافع لتطور العلاقات الإيرانية - الخليجية ، واساس جيد لبناء الثقة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي العربية ، وكلما تطورت العلاقات الاقتصادية بينهما انعكست ايجابيا على مجمل التحولات السياسية ، بمعنى كلما زاد التعامل والتعاون الاقتصادي قل الصراع والتوتر بين طرفي العلاقة)) .

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المزج بين عدة مناهج علمية بغية الوصول الى اهدافه فقد تم اعتماد المنهج الاستقرائي للاحداث ، كما تم الاستعانة بمنهج التحليل المقارن لتشخيص العوامل الاساسية في تطور العلاقات ، كما تم الاستعانة بالمنهج الاستنتاجي لتشخيص العوامل الفاعلة في تطورات العلاقات المشتركة بين الطرفين.

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى عدة محاور تضمن المحور الاول عرض موجز لعوامل التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية - الخليجية . وقدم المحور الثاني قراءة في الاقتصاد الإيراني وقطاعاته ، بينما استعرض المحور الثالث اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ،

المحور الاول : العلاقات الإيرانية - الخليجية قبل العام ٢٠٠٣ (قراءة موجزة في عوامل التقارب والتباعد) :

تتشكل العلاقات الإيرانية - الخليجية بمجموعة من العوامل التي فرضها كل من الواقع الجغرافي والتاريخي ، فضلاً عن المصالح المشتركة ؛ فإيران تقع شمال شرقي شبه الجزيرة العربية، التي بدورها تضم دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست (السعودية - الإمارات - قطر - البحرين - عمان - الكويت) (ينظر الخريطة ١) ، كما تتشارك كل من إيران والدول الخليجية بدين واحد هو الدين الإسلامي الذي يعد الدين الرسمي لهما، وتتشاركان كذلك بمجموعة من المصالح، بحكم انتمائهما إلى نطاق جغرافي واحد من الأهمية بمكان الحفاظ على استقراره وأمنه، حتى ينعم بالهدوء، إضافة إلى الروابط التجارية بين الجانبين ^(١).

خريطة (١)

جمهورية إيران الإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي العربية



المصدر: شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط : <https://www.google.iq/>

ورغم ذلك، فإنه على مدى العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين، تأرجحت العلاقة بين الطرفين ما بين التوتر ، وما يشبه الانفراج ، ففي عهد الشاه محمد رضا بهلوي كانت قضية امن الخليج من القضايا المهمة التي اثرت على العلاقات الإيرانية - الخليجية ، ففي هذه المرحلة كان شاه إيران متحمساً لاداء دور الشرطي في منطقة الخليج العربي ، فقاد المنطقة إلى سباق تسلح ، اذ كان الشاه حريصاً على شراء وتكديس الاسلحة ، فقد قفزت المشتريات الإيرانية للسلح من (٣,١) مليون في عام ١٩٦٣ إلى (٢٠) مليار في العام ١٩٧٨ ، اي قبل قيام الثورة الإيرانية بعام واحد ، وحاول الشاه إشراك السعودية معه في مسؤولية الدفاع عن الدول الخليجية الاخرى ، لكن المملكة لم تظهر أي تجاوب مع هذا الاقتراح ، ومن ثم كان إعلان الشاه ان إيران ستتحمل وحدها مسؤولية الدفاع عن امن الخليج ، علماً بأن إيران والسعودية قد اتفقتا في بداية السبعينات من القرن العشرين على ان أمن الخليج من اختصاص دوله من غير قيام احلاف ، ولما دعت إيران في عام 1973 إلى إقامة حلف دفاعي في المنطقة تشترك فيه كل دول الخليج رفضت هذه الدول ، ورأت ضرورة الابتعاد عن الدخول في احلاف مهما كانت ، واعتمدت سياسة التقاهم مع الانظمة المجاورة لها لتحقيق الاستقرار في المنطقة ، وهو موقف يختلف تماماً مع الموقف الإيراني ما سبب احياناً توتر في العلاقات وصلت العلاقات بين الدول الخليجية وإيران إلى قمة

التوتر بعد الاحتلال الإيراني للجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طناب الصغرى، أبو موسى) في عام ١٩٧١^(٢). (ينظر الخريطة ٢) . يبدو أن دول الخليج لم تدخل في ائتلاف عسكرية مع إيران لخوفها من ان تسيطر إيران عليها لما لها من تفوق بشري وعسكري خشية من رغبة الشاه في السيطرة على المنطقة (ينظر الجدول ١) .

جدول (١)

بيانات جغرافية وديمغرافية عن إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	المساحة الكلية (كم ^٢)	السكان مليون نسمة	العاصمة	التقسيم الإداري
إيران	١,٦٤٨,١٩٥	٧٩,١٠٩,٢٧٢	طهران	تتألف من ٣١ محافظة
السعودية	٢,٢٤٠,٠٠٠	٣١,٥٤٠,٣٧	الرياض	تقسم إلى ١٣ منطقة
الكويت	١٧,٨٢٠	٣,٨٩٢,١١	الكويت	تقسم إلى ٦ محافظات
الإمارات	٨٣,٦٠٠	٩,١٥٦,٠٠٠	أبو ظبي	تقسم إلى سبع إمارات
البحرين	٦٦٥	١,٣٧٧,٢٤	المنامة	تقسم إلى ٥ محافظات
عمان	٣٠٩,٥٠٠	٤,٤٩٠,٥٤	مسقط	تقسم إلى ١١ محافظة
قطر	١١,٤٣٧	٢,٢٣٥,٣٦	الدوحة	تقسم إلى ١٠ بلديات

المصدر : تم اعداد الجدول بالاعتماد على بيانات مجموعة البنك الدولي للعام ٢٠١٦ ، شبكة المعلومات الدولية، متاح على الرابط

: <http://data.albankaldawli.org>

ونخلص الى ان العلاقات الإيرانية - الخليجية امتازت في هذه المرحلة بطابع الترقب والحذر واصبح التوجس عنوانا في اي علاقة تربط ايران بدول الخليج العربية ، لان تلك الفترة كان الشاه يسعى للسيطرة والهيمنة على دول الخليج العربية ما وجد في ذلك سبيلا ، وقد اسهمت السياسة السعودية في تخفيف المطامع والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي في اوقات تحسن العلاقات .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام ١٩٧٩ اصبح التوتر هو العنصر الحاكم في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي، نظراً للاطماع الإيرانية في تزعم العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي من شأنه ان يهدد مكانة السعودية، وزادت الأمور سوءاً عندما ساور القلق دول الخليج العربية من احتمالات تصدير الثورة الإيرانية إليها، ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتلقي بظلالها على العلاقات بين الجانبين، بحكم دعم بعض دول الخليج للعراق ، كان لهذه الحرب دورا مباشرا في التأثير على العلاقات الإيرانية - الخليجية ، اذ ظهرت ايران من خلال هذه الحرب بطابع الدولة العسكرية ، الامر الذي اثار مخاوف دول مجلس التعاون مما ادى الى حدوث تأثيرات في طبيعة بناء الدول الخليجية ، اذ عمدت كل

هذه الدول الى تطوير قدراتها العسكرية تحسبا لامتداد الحرب والقتال الى داخل اراضيها ، وكانت هذه الحرب من الدوافع الرئيسية لانشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١ .

وفي عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠ بدأت العلاقات الايرانية - الخليجية تشهد نوعا من التقارب ، اذ ظهرت انفراجه كبيرة وجديدة في العلاقات الثنائية ، نتيجة لانتهاه الحرب العراقية - الايرانية ، وما اعتبرها من غزو العراق للكويت ، وظهور تيار معتدل في ايران، فقد سعى الرئيس الايراني (على اكبر رفسنجاني) بعد توليه سدة الحكم في العام ١٩٨٩، وهو المحسوب على الاتجاه المعتدل ، إلى وقف سياسة تصدير الثورة لما تسببت به من دمار داخلي وعداوة مع دول الجوار الخليجي خاصة ، وبعض الدول عامة . فاتجه نحو الانفتاح رغبة في مد أواصر الثقة ، وكسر حاجز العزلة التي فرضتها سياسة تصدير الثورة ، وحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى حد ما ، واتبع سياسة الحياد ، وقد ساعده في ذلك رفض القيادة الايرانية للغزو العراقي للكويت (٣).

لقد ساهمت سياسة "الانفتاح" التي انتهجها (رفسنجاني) فضلا عن مخرجات حرب الخليج الثانية ، وتدمير قوات التحالف الدولي للقدرات العسكرية العراقية، وتهميش دوره في امن الخليج، ومسألة الوجود العسكري الغربي، خاصة الامريكي، عبر معاهدات واتفاقات امنية مع دول خليجية ، في تنشيط حركة التفاعلات الخليجية - الايرانية، لاسيما بعد انتهاء عملية تحرير الكويت اذ شهدت العاصمة الايرانية (طهران) عدة زيارات لوزراء خارجية كل من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة ؛ مهدت لتحرك إيراني جسده زيارة وزير خارجيتها للسعودية في نيسان ١٩٩١، عنوانه ان أي تحسين للعلاقات بين إيران ودول الخليج ينبغي ان يسبقه تطبيع للعلاقات بين طهران والرياض وتقوية روابطها ، لاسيما فيما يتعلق بأزمات الحج والحملات الإعلامية، بعد أن أبدت السعودية استعدادها لاستقبال الحجاج الإيرانيين وفق النسب المتاحة، مع الالتزام التام بأداب الحج، كما فرضها الله ، وجسدت هذه الزيارة مدة جديدة في علاقات البلدين، وتنشيطها وتدارس إمكانات التعاون الاقليمي ، ومن شأن هذا المناخ الجديد، إحداث تحرك سعودي مماثل، تم في حزيران ١٩٩١ ، اذ أجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع مسؤولين إيرانيين في طهران وصنعت بالايجابية (٤).

انتهت ولاية الرئيس هاشمي رفسنجاني في عام ١٩٩٧ ، واستطاع خلال مدة حكمه اقامة علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع دول الجوار الخليجي .ثم جاءت حكومة محمد خاتمي التي استغلت الفرصة التي منحها العرب لها لتحسين العلاقات، وقد شهدت العلاقات الايرانية - الخليجية تحسنا واضحا ، فقد تفاعلت الدول الخليجية . والعربية- بإيجابية واضحة مع وصول الرئيس(محمد خاتمي) إلى سدة الحكم وتدعيم خطواته الانفتاحية، وتجاوز خطاب سياسي من رواسب الماضي، والمساعدة في حل كافة الامور العالقة، والمضي بالعلاقات الى مرحلة متقدمة ، وكانت عدة مسببات قد عززت هذا التقارب، منها (٥) :

- الزيارات المتبادلة منذ عام ١٩٩٧م بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي. ومنها زيارة وزير الدفاع الإيراني (علي شامخاني) للسعودية (٢٣/٤/٢٠٠٠)، والتي تزامنت مع إعداد قادة دول مجلس التعاون الخليجي للقمة التشاورية في عمان.
- اتفاقيات التعاون العسكري بين إيران وبعض دول الخليج مثل سلطنة عمان في التسعينيات .
- اتفاقية التعاون الأمني بين إيران والسعودية وتتضمن أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها.
- زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين الخليجي والإيراني، والذي بلغ نحو (٤,٢) مليارات دولار في عام ٢٠٠١ .

ومع هذا فقد كانت هناك عدة عوامل دفعت بالعلاقات الخليجية - الإيرانية نحو التنافر؛ والتي تمثل عقبات امام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التقارب، او عوامل تعيق السعي نحو التقارب، منها ما هو ديني/ ثقافي وسياسي وأمني، ومن اهمها :

- ١- النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث: تعد مسألة الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، سببا من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي (ينظر الخريطة ٢). ويعود سبب التوتر بين إيران ودول الخليج العربية إلى حقيقة ان إيران ترفض حتى الآن مناقشة موضوع الجزر التي احتلتها عام ١٩٧١، اذ عقدت جلسات عدة لمحاولة حل المشكلة سلميا بين الطرفين، الا أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل ، ويعد هذا النزاع عقبة في تطبيع العلاقات بين إيران والدول العربية الخليجية، لاسيما في المجال الأمني.

خريطة (٢)

الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة



المصدر: شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط : <https://www.google.iq>

٢- الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران. وهذه قضية كثر فيها اللغط حتى يومنا الحاضر.

- التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني. لقد أعربت الكثير من دول المنطقة عن قلقها العميق تجاه البرنامج النووي الإيراني لأن انعكاساته لن تقتصر على أمن منطقة الخليج فحسب، ولكن على امن الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

نخلص من الاستعراض السابق للعلاقات الايرانية - الخليجية بانها علاقات اتسمت بطابع الحذر ، لاسيما بعد نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وتسلمت رجال الدين على سدة الحكم ، ومع حكم الرئيس رفسنجاني بدأت ملامح تقارب بين الجانبين بعد تخليه عن مبدأ تصدير الثورة ، وبعد حكم الرئيس خاتمي تبين ان العلاقات الايرانية - الخليجية شهدت تقارباً باتجاه تطبيع العلاقات ، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة الانفتاح السياسي ، وترسيخ الثقة مع دول مجلس التعاون في مجالات عدة مبتدئة بالمجالات الاقتصادية ، ولكن يبقى هناك عدة قضايا اساسية هي من مسببات التباين والاختلاف في عهد جميع حكام ايران منها التدخل في شؤون دول الخليج وقضية جزر الامارات وقضية امن الخليج .

المحور الثاني : الاقتصاد الإيراني وقطاعاته :

تعد ايران واحدة من اغنى الدول الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن اهمية موقعها الجغرافي، تمتلك ايران كمّاً هائلاً من الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز اللذان يمثلان عصب الاقتصاد العالمي، ويقدر حجم الاحتياطي الإيراني من النفط حوالي (١٠%) من اجمالي احتياطيات النفط العالمي، أما الغاز الطبيعي فإن ايران تمتلك حوالي (١٥%) من اجمالي احتياطيات الغاز العالمي ، وقد وصل معدل انتاج ايران من النفط حوالي (٤) ملايين برميل يومياً عام ٢٠١٦ ، اما الغاز الطبيعي فقد وصل معدل انتاج ايران منه حوالي (٧٥٠) مليون متر مربع في ذات العام ، وهنا لابد من الاشارة الى ان ايران تمتلك ايضاً حصة في ثروات بحر قزوين لاسيما النفط الذي يقدر مخزونه هناك بحوالي (٤٠٠) مليار برميل ، استناداً الى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية فان ايران تحتل المرتبة الثانية اقتصادياً بين دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى، بناتج محلي مقدّر ب (396.9) مليار دولار في ٢٠١٥^(٦).

اولاً: اهم القوى الاقتصادية الموجودة في ايران :

١- البازار: وهو اسم مشتق من اللغة الفارسية ويشير عادة الى السوق الذي يتجمع فيه التجار الإيرانيون ويسيطر البازار على حوالي (٧٥%) من التجارة الداخلية في ايران وحوالي نصف الواردات وله دور رئيس في عملية الاقراض الخارجي والمضاربة في السوق العقارية ويسيطر التجار الموجودين فيه على مفاتيح القرارات الاقتصادية في ايران .

٢- المؤسسات الخيرية : وقد برزت هذه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ ، وهي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية ، لذلك فهي

معفاه من الضرائب ، وتتبع هذه المؤسسات المرشد الاعلى ، الامر الذي جعل ادارتها تخضع دائماً لرجال الدين وتمارس هذه المؤسسات ادوار اقتصادية كبيرة في مجال التجارة والتصنيع والانتاج العسكري ، ولهذه المؤسسات اهمية اقتصادية كبيرة ، اذ يعمل بها نحو خمسة ملايين موظف في عشرات الشركات الانتاجية ، وتقسم المؤسسات الخيرية في ايران على ثلاث فئات رئيسة هي : مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة ومؤسسات خيرية اسلامية ، اما اهم المؤسسات الخيرية في ايران فهي:

أ - مؤسسة الامام الرضا (ع) .

ب - مؤسسة الرسالة .

ج - مؤسسة المعوقين والمستضعفين.

شهدت ايران جملة من المتغيرات الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ ، كان من ابرزها استمرار حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في ايران ، فعلى الرغم من تعزز الامل الاقتصادية الايرانية بعد وصول (محمد خاتمي) الى رئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧ ؛ بسبب توجهاته الانفتاحية في إدارة الاقتصاد الايراني ورغبته في دفع القوى الاقتصادية الدولية الى الاستثمار داخل ايران من خلال ايجاد بيئة داخلية جاذبة للاستثمار الخارجي ونجاحه في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية لاسيما في ما يتعلق بخفض الدين الخارجي ، ومع نهاية ولاية خاتمي الثانية فان التوجهات الاقتصادية التي تبناها (خاتمي) لم يكتب لها النجاح بسبب الضغوط الداخلية التي فرضتها عليه القوى المحافظة التي كانت تسيطر على اغلب واهم المراكز الاقتصادية الحساسة لاسيما (البازار) و (المؤسسات الخيرية) في ايران، وهذا ما اكدته صحيفتي (نيويورك تايمز) و (الواشنطن بوست) الامريكية في سلسلة من التقارير التي تناولت الشأن الاقتصادي الايراني التي اشارت الى ان التيار الكبير الذي ساند الرئيس (خاتمي) في الانتخابات كان عبارة عن خليط من اليساريين ومناصري الاقتصاد المركزي والتكنوقراط الذين يرغبون في حرية اكبر للقطاع الخاص؛ لذلك كان يصعب على (خاتمي) ادارة دفة الاقتصاد على وفق رؤيته بعيداً عن تلك القوى، ومما زاد من هذه الصعوبة هو استمرار الولايات المتحدة الامريكية بفرض العقوبات الاقتصادية على ايران التي اسهمت في ابتعاد اغلب المستثمرين الاجانب عنها^(٧).

لقد تبنت السلطات الإيرانية إستراتيجية شاملة تسعى لتطبيق سياسات إصلاحات تقوم على عوامل السوق ، وخطة التنمية الخمسية السادسة لإيران للمدة (٢٠١٦ - ٢٠٢١) وتتألف هذه الخطة من ثلاث ركائز هي : تطوير اقتصاد قادر على التكيف، وتحقيق تقدم في العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز التفوق الثقافي والحضاري ، وعلى الصعيد الاقتصادي، تتوقع خطة التنمية تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي نسبته (٨%) ، وتنفيذ إصلاحات في المؤسسات المملوكة للدولة، والقطاع المالي والمصرفي، وعملية تخصيص وإدارة الموارد النفطية ضمن الأولويات الرئيسية للحكومة خلال فترة السنوات الخمس^(٨).

ثانيا : القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الإيراني :

١- القطاع النفطي : اقتصاد ايران اقتصاد ريعي ، يقوم على النفط بشكل اساسي ، تمتلك ايران رابع أكبر احتياطيّات من النفط الخام، واكبر احتياطيّات من الغاز الطبيعي في العالم، وقد بلغت احتياطيّات إيران من النفط الخام في بداية عام ٢٠١٥ نحو (١٥٨) مليار برميل، اي ما يقارب من (١٠%) من احتياطي النفط الخام في العالم، او ما يوازي (١٣%) من احتياطيّات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ويقع حوالي (٧٠%) من احتياطي النفط الخام الايراني في حقول برية ، فيما الباقي يوجد في مياه الخليج العربي، كما يشار إلى وجود بعض الاحتياطيّات المؤكدة في بحر قزوين (٥٠٠ مليون برميل)، ولكن مازال التنقيب فيها حتى الآن متوقفاً، بسبب الخلافات حول تقسيم الموارد النفطية مع دول الجوار الإقليمي (أذربيجان وتركمانستان)، كما تمتلك إيران احتياطيّات هائلة من الغاز الطبيعي، إذ تقدر بنحو (١٢٠١) تريليون قدم مكعب، لتأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا ، تشكل العائدات النفطية نحو (٨٥%) من جملة الصادرات الايرانية في عام ٢٠٠٦، كما ساهمت الصادرات النفطية بحوالي (٧٠%) من إيرادات الموازنة العامة ٢٠٠٧^(٩).

وانتجت ايران ما إجماله بـ (٢,٨) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، ولينخفض بذلك الإنتاج عن مستوى عام ٢٠١١، عندما سجل (٣,٧) مليون برميل يومياً ، وتشير التقديرات الأولية الى أن انتاج الغاز الطبيعي (٨,١) تريليون قدم مكعب خلال عام ٢٠١٤، ولم يتم تسويق منهم سوى (٦,٥) تريليون قدم مكعب، والباقي تم إعادة حقنه في آبار النفط لتعزيز استخراج النفط (١ تريليون قدم مكعب) ، بينما ما تم اشتعاله بلغ (٠,٦) تريليون قدم مكعب) ، ويشرف على قطاع الطاقة المجلس الأعلى للطاقة، الذي تأسس في عام ٢٠٠١، ويرأسه الرئيس الإيراني نفسه. ويقع تحت إشراف وزارة البترول، الشركات الرئيسة الثلاث المملوكة للحكومة، وهي شركة النفط الوطنية الايرانية، وشركة الغاز الوطنية الايرانية ، الشركة الوطنية للبترولوكيماويات^(١٠).

ومع تطبيق العقوبات الدولية على إيران، لم تتمكن من الوصول للاسواق الدولية للنفط بسهولة، ولكن تغير الأمر على نحو ما، عندما بدأت صادرات النفط الخام والمكثفات الايرانية في الانتعاش منذ أواخر عام ٢٠١٣، عقب اتفاقية جينيف، التي وقعت مع المجموعة الدولية في تشرين الثاني ٢٠١٣، وبلغ متوسط إنتاج النفط الخام (١,٤) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤، أي ما يقرب (١٥٠) ألف برميل فوق مستوى العام ٢٠١٣، ويعد كل من الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتركيا من اكبر المشترين للنفط الإيراني^(١١).

٢- قطاع الخدمات :

ان قطاع الخدمات يشكل اكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي لايران ، وبنسبة (٥١,٨%) ، اذ يبلغ حجم العمالة في هذا القطاع (٤٥%) من مجموع العمالة في ايران ، ويضم هذا القطاع كل من السياحة ، النقل والمواصلات ، القطاع المصرفي ، فبالنسبة الى السياحة ، فان ايران بلد يتمتع بخصائص

يتيح له ان يكون بلدا سياحيا كبيرا ، وجاءت زيادة نسبة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع مساهمة قطاع البناء وقطاع المال والاتصالات المساهمة في قطاع الخدمات ^(١٢).

٣- قطاع الصناعة :

يعد القطاع الصناعي واحداً من القطاعات المؤثرة على الاقتصاد الإيراني ويعمل به نحو ٣٠% من مجموعة القوى العاملة ، ويضم هذا القطاع عدد من الصناعات اهمها الصناعات البتروكيمياوية والاسمدة والمنسوجات ومواد الإنشاءات والبناء والصناعات الغذائية وصناعة المعادن والسيارات والصناعات الالكترونية ، ونظرا لأهمية الصناعة ، سعت ايران الى تفعيل هذا القطاع ، ففي عام ٢٠٠١ تم تطوير الصناعات البتروكيمياوية وتجارتها عن طريق إنشاء المنطقة الخاصة بتجارة البتر وكيمياويات بالقرب من الحقول النفطية ، لسهولة الوصول الى مصادر الطاقة من جهة ، كذلك سهولة الشحن الدولي من جهة اخرى ، لا سيما وان إيران ترتبط مع تركيا واسيا الوسطى بشبكة من خطوط السكك الحديدية ، مما سهل عليها كسب العديد من الشركات الاجنبية والمحلية للاستثمار في هذا القطاع ، بسبب الإعفاء الضريبي الذي يتراوح ما بين (٤ - ٨) سنوات.

أ- صناعة السيارات :

كانت صناعة السيارات ثاني أكثر الصناعات نمواً في البلاد، قبيل تشديد العقوبات الدولية عليها في العام ٢٠١٢، ووصلت الصناعة ذروتها التاريخية في عام ٢٠٠٩، عندما استحوذت على إنتاج (٤٦%) من جميع السيارات المنتجة في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتعد إيران حاضنة تاريخية لصناعة السيارات منذ ستينيات القرن الماضي، عندما تأسست شركة إيران خورود الصناعية "آيكو" عام ١٩٦٢ في طهران، والأخيرة تعد اكبر منتج للسيارات في إيران، وتوفر مجموعة سايبا للسيارات، بجانب آيكو (٩٦%) من مبيعات السيارات المحلية.

ب- قطاع البتروكيمياويات :

تعد إيران ثاني أكبر منتج ومصدر للبتروكيمياويات في منطقة الشرق الأوسط، بعد السعودية، فقد استفادت صناعة البتروكيمياويات من وفرة الموارد الطبيعية بإيران، وتظهر الطاقة الإنتاجية للبلاد إمكانات هائلة، إذا تبلغ الطاقة الإنتاجية للبلاد من الإيثيلين أكثر من (٧) ملايين طن متري سنوياً، اي ما يقل قليلا عن (٥٠%) من إجمالي الطاقة العالمية، وفي السنوات الأخيرة، كانت إيران عضواً رئيساً على الساحة العالمية في تصدير (البولي إيثيلين والميثانول)، وبلغ حجم صادراتها ما يقرب من (١٠ مليون) طن و (١,٥) مليون طن على التوالي ^(١٣).

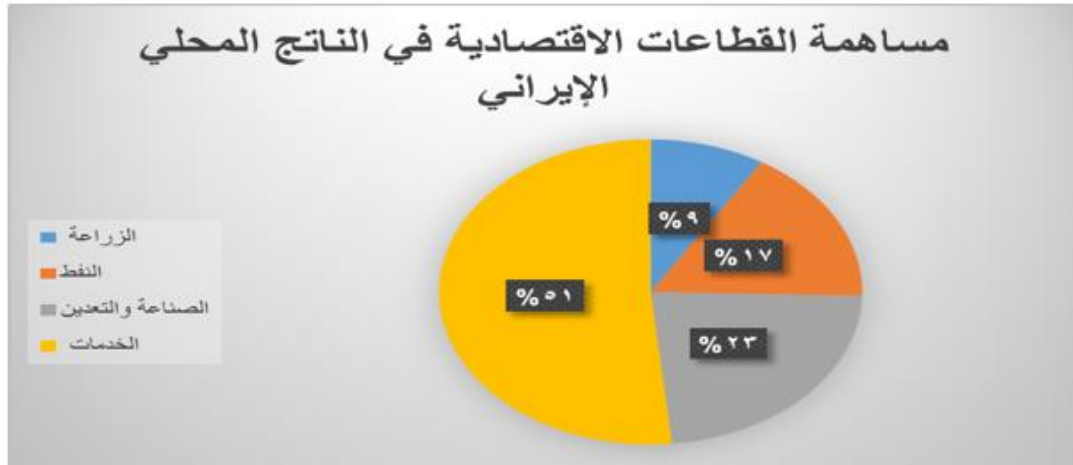
٤- قطاع الزراعة :

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في توفير فرص العمل اذ استوعب حوالي (٣٢%) من القوى العاملة في التسعينيات من القرن العشرين ، ثم انخفضت إلى (٢٥%) من قوة العمل في عام ٢٠٠٥ ، وبلغ عدد السكان العاملين في الزراعة حوالي (١٦,٥ مليون) وهي عرضة للانخفاض المستمر ، اذ

انخفض العدد الى (١٦ مليون) عام ٢٠٠٧ ، بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة تحسن اوضاع المدن وتوفر الخدمات .

الشكل (١)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإيراني خلال عام ٢٠١٣



المصدر: شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط: <http://www.eipss-eg.org/-Iranian>

ثالثا : العقوبات الدولية واثرها على الاقتصاد الإيراني :

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات محدودة على إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية وعقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران واحتجازهم دبلوماسيين امريكان رهائن عام ١٩٧٩ ، ومنعت بموجب هذه العقوبات دخول الصادرات الإيرانية إلى الولايات المتحدة باستثناء الهدايا الصغيرة وبعض انواع السجاد^(١٤) ، لقد فرضت العقوبات على إيران لتحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي ^(١٥) :

- ١ - إخضاع إيران/ وزعة الوضع الداخلي في إيران .
 - ٢ - تحجيم القدرة الإيرانية / وإعاقة التقدم والتطور .
 - ٣ - السيطرة على علاقات إيران الدولية ومنعها من الانفتاح دوليا لتعزيز مكانتها الدولية .
- وبعد حرب (٨) سنوات مع العراق ، غيرت إيران من سياستها الداخلية من الناحية الأمنية، ووقّرت خطط أمنية لنهوض البلد من الناحية الاقتصادية وقامت بوضع الخطط لتطوير الاقتصاد عن طريق تصدير البضائع لزيادة الواردات من جانب الصادرات، لكن الولايات المتحدة سعت في السنوات الاخيرة إلى تشديد العقوبات بالأخص على صادرات النفط لأنها الممول الرئيسي للاقتصاد الإيراني ، ومصدر العملة الصعبة التي تساعد في تطوير إيران، وكان مجلس القضاء العالي المسؤول المباشر على الاستيراد والتصدير بشكل عملي قيد وضع لجان لتسيير أعمال الاستيراد والتصدير للوصول إلى الرفاهية

الاقتصادية التي تحتاج إلى تخطيط اقتصادي منظم في المقابل وضعت الولايات المتحدة والدول الغربية موانع أمام هذا النهوض الاقتصادي و وضعه في دائرة الأمن^(١٦).

وفي ١٩٩٥ عام اصدر الرئيس الاميركي الاسبق (بيل كلينتون) أوامر تنفيذية تمنع الشركات الاميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران، وفي العام نفسه اقر الكونغرس قانونا يجعل الحكومة الأميركية تفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني بأكثر من (٢٠) مليون دولار في العام ، وفي تشرين الاول ٢٠٠٧ فرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية وأطلقت عبارة " ناشر أسلحة الدمار الشامل " على الحرس الثوري الإيراني، ومنذ ذلك الوقت اضافت وزارة الخزانة المالية العديد من المصارف الإيرانية الأخرى إلى قائمتها السوداء، وحددت وزارة الخزانة الاميركية نحو (٢٠) شركة بترولية وبتروكيميائية على أنها واقعة تحت سيطرة الحكومة الإيرانية، الأمر الذي يجعلها غير مؤهلة للتعامل مع قطاع الأعمال الأميركي^(١٧).

ان توجه السلطات الإيرانية خلال العقود الثلاث الاخيرة لاسيما في مدة حكم الرئيس الإيراني الاسبق (محمود احمدي نجاد)، الى توسع برنامجها النووي ؛ أثار حفيظة الولايات المتحدة والدول الغربية المتحالفة معها والتي رفضت هذا التوجه ونظرت اليه نظرة الريبة والشك بسبب احتمالات الاستخدام العسكري للبرنامج النووي، وانعكس ذلك سلباً على مجمل علاقات إيران مع الدول الغربية في كافة ميادين الحياة وبخاصة الاقتصادية منها ؛ اذ اشتدت حدة المشكلات الهيكلية للإقتصاد الإيراني في عهد (نجاد)، وهو ما زاد من بؤس ملايين العمال من ذوي الدخل الثابتة والمنخفضي الأجور والذين يعانون من بطالة جزئية^(١٨).

على الرغم من سياسة (نجاد) التي تركزت على مضامين العدالة الاجتماعية ، ونقده لتركز راس المال بيد النخبة ، ودعوته لاعادة توزيع ثروة الامة لدعم ما اسماهم " المعدمين " ، وهذا ما اكده في احد تصريحاته في عام ٢٠٠٨ قائلا : " على النظريات الاقتصادية ان تركز على العدل، ومحو الحرمان والنقص، وتشجيع مواهب مواطنينا، وتحقيق التقدم الشامل لتعزيزتنا إيران " ، فقدم ماسماه (اسهم العدالة) الى (٢٢) مليون إيرانيين ، وكان يعتزم تقديم هذه الاسهم الى (٤٢) مليوناً مواظن في نهاية عام ٢٠٠٩، وبنى مساكن لنحو (٢٠٠) ألف عائلة في الأرياف والقرى النائية والفقيرة، ولعل هذا النوع من التقديمات المالية المباشرة يفسر إلى حد بعيد نسبة الأصوات التي حصل عليها نجاد (٢٣) مليون صوت ، ويرى (نجاد) ضرورة وجود نوع من التكافل الاجتماعي الذي يتجلى في الجمعيات الخيرية وتوزيع الأموال الشرعية لمساعدة الفقراء والمعوزين للتخفيف من وطأة اقتصاد السوق^(١٩).

واجه (احمدي نجاد) انتقادات لسياسته الإقتصادية التي زادت نسبة التضخم والبطالة وارتفاع الأسعار ، لكن المرشحين الآخرين لم يقدموا البدائل الواضحة او المقنعة لسياسات اقتصادية مغايرة من شأنها ان تحل الازمات الاقتصادية- الاجتماعية لمعظم الإيرانيين ، ومنهم (مير حسين الموسوي) المرشح السابق لرئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٩ الذي رأى (ان على الدولة التدخل بالاقتصاد)، إذ

قدم برنامج اقتصادي يركز على محاربة التضخم وهو يريد في الوقت نفسه ضم القطاع الخاص للمساهمة في الإصلاح الاقتصادي للبلاد ، لكن الحكومة الإيرانية سبق وان اتخذت قرارا منذ عام ٢٠٠٧ ويتأكد مباشر وعلمي من مرشد الثورة الإيرانية بإشراك القطاع الخاص في إدارة الحياة الاقتصادية في البلاد، كما ان (احمدي نجادي) لا يدعم الليبرالية بشكل مطلق ، وهو يدعو إلى طريق وسط بين الرأسمالية الغربية وسياسات التدخل الحكومي في الاقتصاد^(٢٠) .

وبعودة الى العقوبات الدولية المفروضة على الاقتصاد الإيراني التي تركت آثاراً سلبية عميقة على الاقتصاد الإيراني ، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة (٣٠%) على الأقل، في حين انخفضت قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار الأميركي بمقدار الثلثين منذ عام ٢٠١١ ، وارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، واصبح قطاع المال والأعمال أقرب ما يكون معزولاً عن تطورات الاقتصاد العالمي . لقد تركت تلك العقوبات اثارها على قطاع الطاقة الإيراني ، ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، فإن ما يقرب من نصف إنتاج إيران يأتي من حقول النفط التي يمتد عمرها لأكثر من (٧٠) عاماً، ونتيجة لسنوات العقوبات الاقتصادية الطويلة، فقد أصبحت هذه الحقول في أسوأ حالاتها، وفي امس الحاجة إلى تقنيات متطورة لتحسين الإنتاج وإطالة أعمارها ، على الرغم من تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية والأمريكية والأوروبية على إيران بشأن برنامجها النووي ، فان المعطيات الاحصائية توضح ارتفاع أرقام الناتج المحلي الاجمالي الإيراني للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ ، ويعود سبب ذلك ، لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية الامر الذي ادى الى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإيراني والذي بلغ نحو (٤٨٣,٨) مليار دولار^(٢١).

وفي ٢٤ حزيران ٢٠١٠ اقر الكونغرس الأميركي عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيين ، وفرض قانون حزيران عقوبات على الشركات التي تزود إيران بمنتجات نفطية متطورة تبلغ قيمتها أكثر من (٥) مليون دولار في العام. كما أنه منع فعليا البنوك الخارجية من الوصول إلى النظام المالي الأميركي ،إذا قامت هذه البنوك بالتعامل تجارياً مع البنوك الإيرانية أو قوات الحرس الثوري ، وأخذت البرنامج النووي ذريعة ، ونُقل بعد ذلك إلى مجلس الأمن الدولي وبدأت العقوبات من ذلك الحين، ظلّ الحصار الاقتصادي والمالي يمثل ركناً ثابتاً في سياسة الضغط التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران، ثم جاءت العقوبات الأوروبية ضدّ طهران، على خلفية عدم استجابة إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة النووية، بخصوص مشروعها النووي^(٢٢) .

وتمثل العقوبات الدولية التي اقرها الاتحاد الأوروبي في تموز عام ٢٠١٢ منعطفاً كبيراً في مسلسل الحصار الغربي ضد إيران، فخلافاً لتوقعات الإيرانيين، انخفض سعر النفط في السوق العالمية، مباشرة بعد إقرار هذه العقوبات، وتلا ذلك ارتفاع اسعار المواد الاساسية في السوق الداخلية الإيرانية بشكل كبير. وعلى الرغم من كل الإجراءات التي لجأت إليها ايران للتخفيف من تأثير العقوبات، فقد تكبد الاقتصاد الإيراني خسائر فادحة، إذ فقدت العملة الإيرانية نحو (٨٠%) من قيمتها أمام الدولار الأميركي ، في هذا

العام وحده ، مما دفع رئيس البنك المركزي الإيراني الى وصف العقوبات الغربية بـ " الحرب " المعلنة على الاقتصاد الإيراني^(٢٣) .

ولقد استمر الاقتصاد الإيراني في تحقيق نسب نمو مقبولة من التطور بالرغم من العقوبات والحصار والضغط الخارجي الكبير، اذ كان النمو ايجابيا اذ سجل نمو / قدره (٣%) في عامي ٢٠١١ / ٢٠١٢ ، ولا يرتبط النمو فقط بالاضاع السياسية وانما ايضا بأسعار النفط المتقلبة ، كما بينت المؤشرات الاقتصادية معاناة الاقتصاد الإيراني من مشاكل عدة ، تراكمت على مدار السنوات الماضية، على رأسها البطالة التي تجاوزت نسبتها (١٢,٨%) خلال عام ٢٠١٥^(٢٤) .

جدول (٢)

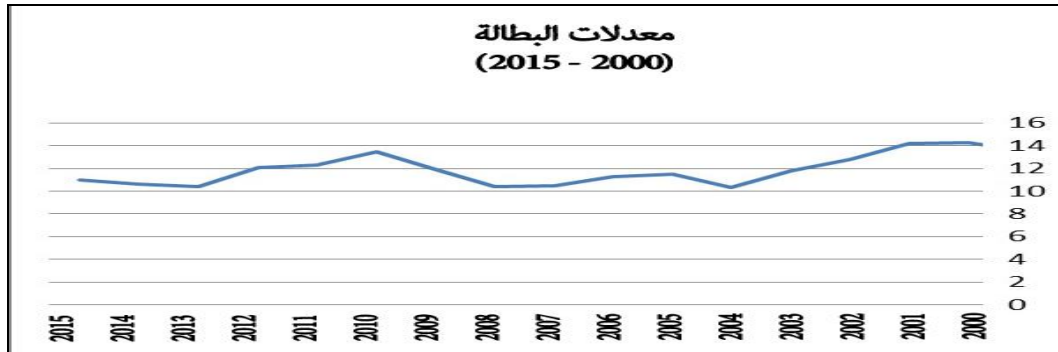
بعض مؤشرات الاقتصاد الإيراني للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

المؤشر	السنة	النسبة
معدل التضخم في ايران	٢٠١٣	٤٠
	٢٠١٤	٣٠
	٢٠١٥	١٧
معدل نمو الناتج المحلي	٢٠١٢	٣,٠
	٢٠١٤	١,٧
	٢٠١٥	٢,٨
معدل تراجع الاقتصاد الإيراني	٢٠١٢	٥,٨
	٢٠١٣	١,٢
معدل البطالة	٢٠١٢	١٢,٢
	٢٠١٣	١٠,٤
	٢٠١٤	١٠,٦
	٢٠١٥	١٢,٨

المصدر : مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط : <https://arabiangcis.org/>

الشكل (٢)

معدلات البطالة في إيران للمدة ٢٠١٥-٢٠٠٠



المصدر : مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط : <https://arabiangcis.org/>

وسجل معدل التضخم معدلات مرتفعة للغاية في ٢٠١٣، وصل خلال عام ٢٠١٥ إلى (١٧ ٪)، وذلك بعد ان بلغ معدلات قياسية وصلت إلى (٤٠ ٪) وفقاً لبيانات واحصاءات البنك المركزي الإيراني للعام ٢٠١٣ ، وصُنفت إيران من اعلى دول العالم في معدلات ارتفاع الأسعار آنذاك. وقد شهد الاقتصاد الإيراني انكماشها بنسبة (٥,٨ ٪) خلال العام ٢٠١٢، و(١,٢ ٪) في عام ٢٠١٣، تزامناً مع فرض عقوبات غربية كبدت إيران خسائر في عائدات التصدير بلغت نحو (١٧) مليار دولار في المدة (٢٠١٢ - ٢٠١٤) ، وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي^(٢٥).

وبعد (١٢) عاما من الجهود الدبلوماسية والمفاوضات المكثفة والصعبة والتي بدأت في عام ٢٠٠٣ ، ظهرت الى النور خطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران والدول الكبرى، وتم عقد الاتفاق النووي الشامل في ١٤ تموز ٢٠١٥، الذي تلتزم طهران بموجبه بوضع قيود على برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الدولية عنها. ومع دخول الاتفاق النووي الموقع بين طهران والسداسية حيز التنفيذ ، بدأ رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضت على طهران منذ عام ١٩٧٩^(٢٦).

ان رفع العقوبات عن إيران كان لعدة اسباب ، منها ما هو داخلي يخص الازعاج السياسية والاقتصادية فيها، ومنها ما هو خارجي يخص اوضاع المنطقة، خاصة بعد احداث الربيع العربي في العام ٢٠١١، واضطراب الازعاج في سوريا واليمن والعراق بشكل متسارع جعل من الدول الاقليمية والدولية تخشى خروجها عن السيطرة ومن خلال ماتقدم يمكن تحديد عناصر القوة والضعف في الاقتصاد الإيراني.

أ- عناصر القوة : ان اهم عناصر قوة الاقتصاد الإيراني تتمثل في الآتي :

١- قيام إيران بعمليات خصخصة لبعض الشركات المملوكة للدولة ، وفتح ابواب الاستثمار أمام الشركات الاجنبية والمحلية ، إذ تم طرح حوالي (٨٠ ٪) من الشركات المملوكة للدولة للخصخصة ، ووضعت الحكومة الإيرانية حوالي (٤٧) شركة عاملة في مجال الطاقة وقيمتها (٩٠ مليار) دولار

للاستثمار وطرحها في السوق ، وقال مدير شؤون الدولة في شركة النفط الإيرانية (حجة الله غانمي): " إن الخطة تشمل وضع شركات النفط والغاز تحت مظلة مجموعة قابضة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وقد طرحت هذه الشركات في البورصة في عام ٢٠١٤ ، وتشمل شركات نيرو إيران ، ونيرو فارس وحقول بارس العملاقة وشركة فيروز إيران للبتروكيماويات وشركة الحفر الشمالي .

٢- حقق الاقتصاد الإيراني معدلات نمو مرتفعة ومستمرة طوال المدة السابقة، وذلك حسب بيانات صندوق النقد الدولي، ، إلا أن العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على معدل النمو هذا خاصة خلال هذا العام .

٢- لا يعاني الاقتصاد الإيراني من معدل ديون مرتفع ، إذ أن الديون الإيرانية تحت السيطرة ، ولا تتجاوز (١٠) مليار دولار ، ويمكن للاقتصاد الإيراني تسديدها.

٣- يتمتع الاقتصاد الإيراني بنسبة عالية من الاحتياطات من العملة الأجنبية التي تراكمت لديه تصل إلى نحو (٩٠) مليار دولار .

٤- تبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي نحو (٣٦%)، مقارنةً بنسبة (٢١%) على المستوى العالمي.

ب- عناصر ضعف الاقتصاد الإيراني فتتمثل بالآتي:

١- ارتباط الاقتصاد الإيراني بصادرات وأسعار النفط، إذ تمثل إيرادات النفط حوالي (٨٠%) من إجمالي حصة إيران من النقد الأجنبي وتمثل نحو (٥٠%) من إيرادات الموازنة العامة للدولة .

٢- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر الاندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم مما له من إيجابيات، إلا أن له سلبيات أخرى، خاصة في حالة إيران، إذ تتركز هذه الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز، واستمرار الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في هذا الخصوص، يجعل إيران في موقف المتغير التابع في معادلة الاستفادة من مواردها النفطية، وهي بذلك لا تختلف عن استراتيجية دول الخليج.

٣- تزايد احتمالات فقدان إيران للاستثمارات الأجنبية وعزوف الشركات الأجنبية عن التعامل معها لاسيما في مجال النفط وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الشركات في هذا المجال، فإن تراجع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط قد يؤدي إلى تراجع القدرات الإيرانية لتصدير النفط خاصة إن قطاع النفط الإيراني يعاني من مشاكل تقادم الآلات والمعدات.

٤- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إذ وصل معدل التضخم حسب بيانات مركز الخليج العربي المستندة إلى بيانات صندوق النقد الدولي إلى ما يقارب (١٨,٥%) فيما وصل معدل البطالة إلى حوالي (١٤%) خلال عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ .

٥- اعتماد إيران على استيراد (٤٠%) من احتياجاتها من البنزين من الخارج لعدم وجود قدرات تكرير كافية لديها ، وتعد هذه أكبر نقطة ضعف في الاقتصاد الإيراني.

٦- غياب هوية موحدة للاقتصاد الإيراني ، فهو مزيج من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي وتعدد مراكز صنع القرار في المجال الاقتصادي بين المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية والوزراء ذووا الاختصاص ، على نحو ولد مشاكل في إدارة الاقتصاد .

٧- ان المحطات النووية وتكاليف إنشائها العالية ، اذ يقدر إنشاء سبع محطات في إيران بكلفة (١٠ مليار) دولار ، فضلا عن تكاليف شراء وتخصيب اليورانيوم يولد ضغطا على الموازنة الإيرانية ، التي تعتمد بصورة رئيسية على النفط ، وهو ما قد يستنزف موارد النفط والغاز قبل ان تتمكن إيران من الاستفادة منها ، في ظرف تعاني إيران فيه من الحصار المفروض عليها دوليا.

خلاصة القول ، إن الاقتصاد الإيراني ، وإن كان يعاني من بعض الثغرات ، إلا ان ما تملكه إيران من موارد سواء اكانت موارد هايدروكربونية أو غيرها ، فضلا عن وجود طبقة متعلمة ، كل هذا جعل الاقتصاد دعامة مهمة لبقاء واستقرار النظام السياسي .

المحور الثالث : اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي :

تمتاز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بانها احدى التجمعات الاقتصادية الهامة في العالم كونها مركزا رئيسا لمصادر الطاقة في العالم ، اذ شكل الانتاج النفطي في دول الخليج العربي (٢٣%) من الانتاج العالمي للنفط الخام في العام ٢٠٠٥ ، فقد بلغ الانتاج الخليجي نحو (١٨) مليون ونصف المليون برميل يوميا ، كما سيطرت دول الخليج على نحو (٤١%) من حجم الاحتياطي العالمي للنفط الخام ، فضلا عن ذلك شكل انتاج الغاز فيها بنحو (٨%) من مجموع الانتاج العالمي ، ومن المأمول ان تصبح قطر المصدر الاول للغاز الطبيعي في العالم في غضون سنوات قليلة ، فهي تعد الآن الدولة الثالثة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران ، كما يوجد في قطر الحقل الاكبر في العالم من حيث المخزون وهو حقل الشمال الذي يقدر احتياطي الغاز المتراكم فيه بما يزيد عن (٩٠٠) تريليون قدم متر مكعب .

ومن اهم القطاعات الرئيسية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي :

١ - القطاع النفطي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي : يعد النفط الدعامة الاولى ، ويكاد يكون الوحيدة التي تقوم عليها اقتصاديات دول الخليج العربي ، اذ يمثل قطاع النفط (النفط الخام ، الغاز) والمنتجات المكررة ، القطاع الرئيس في جميع هذه الدول ، وقد ساعد هذا القطاع على تحويل اقتصادياتها من نمط بسيط الى نمط معقد مرتبط بشكل قوي بالسوق الرأسمالية العالمية .

يشكل القطاع النفطي نحو نصف وتحديدًا (٤٩%) من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي عدا الأهمية النسبية بالنسبة لإيرادات الموازنة والتصدير ، من (الجدول ٣) ، يتبين ان الكويت هي الأكثر اعتمادًا بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي والذي يشكل (٩١%) من دخل الموازنة (٩٠%) من الصادرات و(٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي ، ان التأخر النسبي للكويت عن بقية دول مجلس

التعاون بخصوص التنويع الاقتصادي يعود لأسباب أهمها الخلاف المستمر بين مجلس النواب المنتخب والحكومة المعنية حول الأولويات الاقتصادية، في المقابل، تعد البحرين الأقل اعتماداً على القطاع النفطي، والذي بدوره يمثل (٨٦%) من إيرادات الموازنة ونحو ربع الناتج المحلي، ولأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية، لجأت البحرين لخيار التنويع الاقتصادي منذ السبعينيات عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع للألمنيوم^(٢٧).

ولكن في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية، وتوالي الأزمات الاقتصادية، وانتقالها الى هذه الدول وخلقها لازمات داخلية متأثرة بالمناخ العالمي، بات الاعتماد على النفط كركيزة اساسية للتنمية تشكل تحدياً كبيراً لاقتصادات هذه الدول، إذ تعتمد هذه الدول كلياً على النفط كونه المصدر الوحيد للدخل، وفي عام ٢٠١٤ شهد سوق النفط هبوطاً غير متوقع، مما استلزم البحث عن مصادر أخرى ومتنوعة للدخل^(٢٨).

تشير التقديرات الى انه في حالة استمرار اسعار النفط المتدنية لفترة طويلة، فإن حكومات بلدان المنطقة ستشهد خسارة تزيد عن (215) مليار دولار من العائدات النفطية، أي أكثر من (14 %) من إجمالي ناتجها المحلي مجتمعة، وتبدو السعودية الأكثر عرضة للاضطراب، بين الدول النفطية، جراء انخفاض اسعار النفط، ويرى خبراء اقتصاديون أنها ستواجه صعوبات في تقليص الإنفاق الحكومي بسبب العدد المرتفع نسبياً لعدد سكانها واعتمادها تقديراً بمبلغ (90) دولاراً لسعر البرميل في موازنتها^(٢٩).

الجدول (٣)

الاهمية النسبية للقطاع النفطي في دول مجلس التعاون للعام (٢٠١١)

الدولة	% من الصادرات	% من إيرادات الموازنة العامة	% من الناتج المحلي الإجمالي
البحرين	٦٩	٨٦	٢٤
الكويت	٩٠	٩٣	٤٥
عمان	٦٥	٧٧	٤١
قطر	٩١	٨٠	٤٦
السعودية	٨٥	٨٥	٥٠
الإمارات	٦٩	٧٧	٣٢

The Source: Martin Hvidt, Economic diversification in GCC countries: Past records and future trends, London School of Economics and Political Science, January 2013, No. 27

٢ - مساهمة القطاعات الاقتصادية (عدا قطاع النفط) في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي : يبين الجدول (٤) ان قطاع الخدمات يشكل (٢٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين، أي الافضل خليجياً، تميز الاقتصاد البحريني بتطوير قطاع الخدمات المالية بما في ذلك التأمين مستفيداً من مواطن القوة في المجتمع وتحديداً الثروة البشرية، وخسر الاقتصاد البحريني جانباً من

تميزه بسبب البطء في معالجة أسباب وتداعيات الاحتجاجات التي اندلعت مطلع العام ٢٠١١؛ وهو الأمر الذي أفسح المجال لاقتصادات إقليمية منافسة للاستفادة من الوضع، وتأتي عُمان بعد البحرين من حيث التنويع الاقتصادي كترجمة لتركيزها على إنشاء مناطق صناعية مستفيدة من العامل الجغرافي للسلطنة، كما هي الحال مع صحار القريبة من دبي، كما تشمل مواطن القوة في اقتصاد السلطنة قطاعات مثل الزراعة والصيد البحري والسياحة (٣٠).

لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تطوير مجالات مختلفة في القطاع الصناعي في غضون ثلاثة عقود بما في ذلك صناعة التمر في المملكة العربية السعودية و صناعة البتروكيماويات والاسمدة، فضلا عن صناعة الألومنيوم التي ظهرت في البحرين منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وانتقلت في السنوات اللاحقة إلى الامارات و السعودية وقطر، ووفق تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، فإن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الالمونيوم وصل إلى نحو (٩%) من إجمالي الانتاج العالمي في عام ٢٠٠٠. وقد وصل الى (١٥%) خلال العام ٢٠١٥. ويتم حالياً تصنيع انواع عديدة من البلاستيك في دول الخليج العربي وإيران، ويتم تصديرها الى دول جنوب وشرق آسيا (٣١).

وقد ساهمت اقتصادات دول الخليج العربي في رفع نسبة التحويلات المالية في العالم خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. إذ بحلول عام ٢٠٠٩، تجاوز المبلغ الاجمالي للتحويلات المالية المدفوعة للعمال الوافدين في الخليج نسبة (٢٧%) من إجمالي التحويلات المالية العالمية، وفي الوقت الذي نضبت فيه المدفوعات في اماكن اخرى من العالم أثناء ازمة الركود العالمي في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، اصبحت الاموال المتدفقة من منطقة الخليج مصدراً أكثر اهمية للدخل بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة. فضلا عن نشاطها في مجالات اخرى، مثل الخدمات المصرفية مثل الصيرفة الإسلامية والعقارات والنقل الجوي، مما لا شك فيه، لدى دول مجلس التعاون إمكانيات مالية ضخمة تؤهلها لاحتضان برنامج للتنويع الاقتصادي لمعالجة مشكلة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

الجدول (٤)

الأهمية النسبية لبعض القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي للعام ٢٠١٣

الدولة	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة التحويلية	قطاع الزراعة
البحرين	٢٤	١٣	٠,٥
الكويت	٢١	٦	٠,٣
عمان	٢٠	١٠	١٥
قطر	١٥	٩	٠,١
السعودية	٢٢	١٠	٣,٥

الامارات	١٧	١٣	١,٨
----------	----	----	-----

The Source: Duha Al-Kuwari, "Mission impossible? Genuine economic development in the Gulf Cooperation Council countries", September 2013, London School of Economics & Political Science.

٣- **صناديق الثروة السيادية** : يشار عادة الى ان صناديق الثروة السيادية (SWFs) لدول الخليج كبيرة الحجم للغاية وتتمو على نحو غير اعتيادي، اذ يتم تمويلها بواسطة عائدات النفط ، فقد استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على اكثر من (٢,٣) تريليون او (٣٥ %) من الثروات السيادية بحلول منتصف عام ٢٠١٤ وذلك حسب إحصاءات معهد الثروات السيادية والذي يعد مرجعاً في هذا الصدد وحدها الإمارات تمتلك ثروة تفوق التريليون دولار او نحو (١٦ %) من الثروة السيادية العالمية^(٣٢)

الجدول (٥)

قيم الصناديق السيادية الخليجية حزيران ٢٠١٤ (مليار دولار)

الدولة	المبلغ
الامارات	٧٤٣
السعودية	٤١٠
الكويت	١٧٠
قطر	١٧٠
عمان	١٩
البحرين	١١
مجموع قيم الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون	٢,٣٦٧
مجموع قيم الصناديق السيادية على مستوى العالم	٦,٦٥٥

المصدر: شبكة المعلومات الدولية ، معهد الصناديق السيادية ، متاح على الرابط : <http://www.swfinstitute.org>**المحور الرابع : دور المتغير الاقتصادي فى العلاقات
الابرانية - الخليجية بعد العام ٢٠٠٣ :**

يعد الاقتصاد من أهم مقومات الدولة والركيزة الرئيسة لموقعها الجيوستراتيجي ولبناء منظومة من العلاقات الدولية . وإذا تمت المقارنة بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية - الأمنية على العلاقات الدولية، فإنه من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل ؛ لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق اهداف سياسية وامنية.

أن هذا العامل كان ومازال السبب الرئيس من وراء العلاقات الدولية، فالكثير من الدول كانت ومازالت تستخدم هذا العامل من أجل التعامل مع الدول الأخرى، وكذلك من خلاله تقوم بتحقيق اهدافها، وذلك من خلال تهديد دول أخرى بقطع المساعدات الاقتصادية عنها أو بفرض العقوبات الاقتصادية عليها مما تضطر الكثير من الدول الرضوخ لشروط تلك الدول القوية والتي تمتلك اقتصاد قوي وإن كانت هذه الشروط مجحفة بحقها وبحق شعوبها. وعليه لقد رفض الكثيرون التمييز بين (التفوق التجاري و التفوق السياسي) اذ يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فأللاوضاع الاقتصادية المقام الاول في اتجاهات السياسة الخارجية للدول ويؤكد الباحثون على انه هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الاقتصادية (٣٣).

ان الخليج العربي كان وما يزال عاملاً من عوامل الإتصال الإقتصادي والتجاري بين سگان ساحلي الخليج العربي ، الامر الذي يتطلب الإشارة الى مضمون العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الايراني والعربي الخليجي، والى بيان الابعاد الاقتصادية المرتبطة بها، ولعل علاقات إيران بدول مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التفاعلات الإقليمية التي تعكس بوضوح الرغبة الإيرانية في ممارسة دور

اقليمي بارز من خلال إقامة شبكة من المصالح الاقتصادية مع تلك الدول تدعم الدور الإيراني في المقام الأول. لقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً خلال فترة حكم (علي أكبر هاشمي رافسنجاني) الذي يمثل أحد رموز الانفتاح في إيران ، مقارنةً بالعهد الذي سبقه في ثمانينيات القرن الماضي أي في بداية تأسيس جمهورية إيران الإسلامية، لكن ورغم ذلك فقد طفت على السطح مجموعة من المتغيرات أثرت بالسلب على مسار تلك العلاقات ودفعت بها للتراجع، تمثل ذلك بالموقف الإيراني من مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج باعتبار الأمن لا بد وأن يتحقق من خلال التحالف بينها وبين الخليج فقط ^(٣٤) .

ويمكن تقسم جوانب التعاون الاقتصادي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي:

١- التبادل التجاري: رغم حالة التباعد والتنافر التي تشهدها العلاقات الإيرانية - الخليجية ، فقد لوحظ استمرار المصالح الاقتصادية بينهما ، لاسيما في " حركة التبادل التجاري " وان كانت محدودة جدا فحتى عام ٢٠٠٠ كان حجم واردات إيران من دول مجلس التعاون الخليجي والصادرات إليها أقل من مليار دولار في معظم السنوات ، بعد ذلك، وحقت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيران نموا كبيرا من (١,٣) مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى (١٣,٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٨. كما زادت صادرات إيران الى دول مجلس التعاون، ولكن بوتيرة أبطأ من ذلك ^(٣٥)

وتعد العلاقات الإيرانية - الإماراتية، هي الافضل على هذا المستوى، على الرغم من أن لديها نزاع إقليمي غير محسوس حول الجزر في الخليج التي احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١. اذ تشير بيانات التجارة الخارجية لإيران ان هناك دولتين عربيتان من بين اكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية وهي الإمارات بنحو (٢,٣) مليار دولار والعراق (٢,١) ، وفي عام ٢٠٠٨، صدرت الإمارات العربية المتحدة بضائع بقيمة (١٣,٢) مليار دولار لايران، في حين ان صادرات الدول الخمس الاخرى في مجلس التعاون الخليجي بلغت (١,٥٨) مليار دولار فقط، وفقا لاحصائيات التجارة لعام ٢٠١٠ الصادرة عن صندوق النقد الدولي التي توضح بأن العلاقات التجارية الديناميكية بين البلدين ليست مفاجئة إذا ما اخذ بنظر الاعتبار كون دبي مركز إعادة تصدير رئيسي لمنطقة الشرق الاوسط بأكملها، وخاصة لايران . اما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية واحدة وهي الإمارات بنحو (١٢,٩) مليار دولار ، وبذلك تعد الإمارات أكبر شريك تجاري عربي لإيران، وثاني شريك تجاري على مستوى العالم ، على الرغم من وجود النزاع الإماراتي - الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث ^(٣٦) .

ان الإحصاءات الإيرانية تشير الى ان الإمارات تعد ثالث اهم الاسواق بالنسبة لإيران ، كما انها (الإمارات) خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام (٢٠٠٣) سجل التبادل التجاري بين البلدين اعلى المعدلات، إذ بلغ (١٦,١٠) مليار درهم (٤,٤ مليار دولار) بما يعادل (١٣,٥%) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (١١٨,٩٥) مليار درهم (٣٢,٥) مليار دولار، ورغم تراجع التبادل التجاري بين الإمارات وإيران من (١٣ مليار دولار) في العام ٢٠٠٩، الى نحو (٦,٨) مليارات

دولار في العام ٢٠١٢، بعد ضغوط امريكية متواصلة بعدما فرض مجلس الأمن الدولي جولة رابعة من العقوبات على إيران في حزيران ٢٠١٠ بسبب اتهامها بأنها تسعى لامتلاك سلاح نووي، إلا أن الإمارات كانت ابرز الشركاء التجاريين لإيران وهناك رغبة متنامية من الجانبين لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما^(٣٧).

جدول (٦)

التجارة بين ايران وبعض دول المنطقة للعام ٢٠١٣

الدولة	الصادرات	الواردات
الامارات	١,٢	٢٣,١
سوريا	١,٥	٠,٠٤٠
السعودية	١,٤٠	٠,٣٣٨
مصر	٠,٠٤٢	٠,٠٢٤

المصدر: شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط <http://www.eipss-eg.org/Internal-forces-in-Iranian>

كما تعد إيران اهم الاسواق بالنسبة للإمارات في مجالي الإستيراد وإعادة التصدير وقد احتلت الإمارات المرتبة الاولى في العام ٢٠١٥، في صادراتها إلى إيران ، وأصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد الصين في أول ستة أشهر من عام ٢٠١٦ ، وكما موضح في الجدول (٥) كانت الإمارات الشريك التجاري الأول لإيران، ومنذ العام ١٩٩٢ إلى العام ٢٠١١، اذ كان التبادل التجاري بين إيران والإمارات في أوجه، ودائماً في تطور وكانت اغلب الواردات الإيرانية والقسم الاكبر كان يأتي عن طريق الإمارات، وحدود ال(٥٠%) من البضائع الواردة إلى إيران كانت عن طريق الإمارات ومن هذه ال (٥٠%) كانت (٢٥%) استثمار، و(٢٥%) بضائع استهلاكية، وبالنسبة لارتباط إيران مع باقي الدول كان عن طريق الإمارات، كذلك ارتباط إيران مع الصين الذي كان يصل إلى (١٥) مليار دولار سنوياً كانت أكثر الروابط التجارية بين الجانبين يتم الاتفاق عليها عن طريق الإمارات^(٣٨)

وبعد تشديد العقوبات على إيران استمرت التبادلات التجارية بين البلدين (إيران والإمارات)، وبعدما غيرت الإمارات سياساتها وانحيازها نحو العقوبات بدأت المبادلات التجارية بالهبوط تدريجاً على الرغم من أن الإمارات بلد غير مصنّع لكنه اصبح بلد وسيط لتوفير لإيران ما تحتاجه من الواردات خلال فترة العقوبات ، وذلك عن طريق وضع دُبي لبعض الشروط التي شجعت إيران في الاعتماد عليها لتأمين ما تحتاجه إيران من السلع، فضلاً عن تسهيل الاستثمار الإيراني داخل دُبي^(٣٩) .

جدول (٧)

التبادل التجاري بين ايران والامارات في أول ستة أشهر من عام ٢٠١٦

السعر(دولار)	الوزن(كغم)	
٣,٤٠١,٤٦٨,٠٥٦	٨,١٩٩,٤٨٠,٣٧٨	صادرات إيران إلى الإمارات العربية المتحدة
٣,٤٥٧,٢٩٨,٨١٤	٢,٥٠٢,٠٦٧,٠٧٤	واردات إيران من الإمارات العربية المتحدة

المصدر : تم اعداد الجدول استناداً على إحصائيات كمرک جمهورية إيران الإسلامية ، موقع كمرک جمهورية إيران الإسلامية،

على شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط: www.irica.gov.ir

ومنذ عام ٢٠١١ بدأت آثار العقوبات تبدو واضحة على التبادل التجاري بين إيران والإمارات على مقدار وقيم البضائع وكما مبين في الجداول الآتية ، حسب إحصائيات كمارك جمهورية إيران الإسلامية، احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ المرتبة الأولى بين دول العالم من حيث صادرات إيران إليها، واصبحت الإمارات في الستة اشهر الاولى من عام ٢٠١٦ في المرتبة الثانية بعد الصين من مجموع صادرات إيران إليها^(٤٠) ، (ينظرالجدول (٦)).

اما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين ايران وباقي دول الخليج العربية ، فأن العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وإيران توصف بكونها (محدودة ومتواضعة) إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما (٥٠٠) مليون دولار، وقد واجهت التجارة البينية بين البلدين عقبات أساسية، ابرزها العائق المالي، اذ تغيب ضمانات الدفع عن الجانب الإيراني، لعدم وجود تعزيز للاعتمادات المصرفية المفتوحة من إيران، وانعدام التنسيق المباشر بين رجال الأعمال في الجانبين، متأثراً بمناخ عدم الثقة السياسية ، من أهم المؤثرات التي انعكست على التبادل المباشر، عدم وجود شحن تجاري مباشر بين البلدين، وعدم وجود صورة واضحة لدى كل من السعودية وإيران حول حاجات كل منهما ، وبحسب (مركز تنمية الصادرات السعودي) ، الذي كُلف من قبل (مركز التجارة الدولي) في جنيف، بإعداد دراسة عن السوق الإيرانية، فإنّ معدل التجارة بين السعودية وإيران والإحصاءات المتوافرة في شأن حجم التجارة البينية، لا تبرز الوضع الحقيقي، لأنّ السعودية استفادت من وجود المنطقة الحرة في (جبل علي) ، في إجراء العديد من عمليات التصدير والاستيراد ، حتى أن المملكة قامت خلال تسعينيات القرن الماضي بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الإيرانية، عن طريق الإمارات إلى (٥%) بدلا من (١٢%) ، لكن غياب العملة الصعبة للمستثمرين الإيرانيين، وعدم ثبات العملة المحلية خلال فترة العقوبات الدولية، وقفت أمام زيادة التبادل التجاري البيني بين الجانبين، اذ كان لزاما على الشركات والمصانع السعودية التي تود تصدير منتجاتها إلى إيران، ان تأخذ في الحسبان طرق الدفع المختلفة المتاحة بوساطة الحكومة الإيرانية، بسبب العقوبات الدولية، مع ضرورة ان يلتزم المصدرون إلى إيران بإجراءات التسوية على نمط التجارة المعاكسة والتجارة المتبادلة من اجل تأمين حقهم التجاري ، وعلى الرغم من محدودية العلاقات الاقتصادية بين السعودية وإيران ، فقد تراجعت بشكل كبير من (٤٣١) مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى (٢١٩) مليون دولار في ٢٠١٢، بحسب مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية أن التبادل التجاري بين البلدين محدود لا يمثل ثقلا كبيرا تستفيد منه إيران بسبب سياسة إيران التي جعلت بينها وبين

جيرانها هذه العزلة^(٤١).

اما بالنسبة لعلاقة ايران مع سلطنة عمان فكلاهما تشترك بادارة حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ، البوابة المهمة لتجارة منطقة الخليج برمتها بما فيها العراق ، وذلك عامل شديد الحساسية مما يعطي ارجحية تفضيلية لبقاء العلاقة بين الطرفين ضمن مناخ الاستقرار ، وهي مصلحة تتعدى الجانب الاقليمي بالتاكيد الى عولمة تلك المصلحة في استقرار البلدين . اما في جانب التجارة فقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين كل من سلطنة عمان وايران نحو مليار دولار نهاية عام ٢٠١٥ بزيادة بنسبة (٧٥%) منذ عام ٢٠١٢ ، ويعد الميزان التجاري بين البلدين مائلا لصالح طهران ، اذ تشكل قيمة صادرات السلع الايرانية الى عمان نحو (٥٥٦) مليون دولار من اجمالي التبادل التجاري بين البلدين ، بينما تصل فاتورة استيراد السلع من سلطنة عمان بنحو (٣٢٠) مليون دولار ، وتسعى سلطنة عمان الى خلق الفرص للصادرات العمانية وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدين بعد رفع العقوبات الدولية عن ايران مطلع عام ٢٠١٧^(٤٢).

اما البحرين، فعلى الرغم من انها دائما تتدد بالتدخل الايراني في شؤونها الداخلية ، إلا انها ترتبط معها بعدد من العلاقات الاقتصادية، بدأت باتفاق منع الازدواج الضريبي ودعم التبادل لتسهيل الاستثمار البحرين في إيران. وان هناك ايضا تعاون مصرفي بين البلدين، من خلال إنشاء بنك المستقبل الإيراني في عام ٢٠٠٤، والذي يتخذ لنفسه مقراً بالمنامة، كمشروع مشترك لتوسيع نطاق الأعمال التجارية بين اقتصادات دول الخليج وإيران ، و قطر هي الاخرى ، عملت على توسيع علاقاتها الاقتصادية مع إيران؛ وذلك وفق إستراتيجيتها لتوسيع استثماراتها العالمية، فأنشأت منطقة مشتركة للتجارة الحرة داخل إيران. ثم اتفاقية إقامة منطقة اقتصادية حرة مع إيران في عام ٢٠١٤، في مدينة (بوشهر) الايرانية ، من اجل إقامة مشاريع صناعية واستثمارية مشتركة، لتتقل علاقاتها مع إيران إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين دولة قطر وإيران نحو (٣٠٠) مليون دولار خلال عام ٢٠١٣ ، فيما بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي نحو (٣،١١٤) مليون دولار، بينما استوردت قطر (٦،٩٦) مليون دولار من المنتجات غير النفطية من إيران خلال العام نفسه^(٤٣).

٢- الاستثمارات والشركات الإيرانية : استطاعت إيران ان تستفيد من الجوار الجغرافي مع دولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الاقتصادية الانفتاحية التي انتجتها الإمارات على مدار السنوات الماضية فزادت من الحضور البشري داخل الإمارات العربية المتحدة ، فحسب البيانات المنشورة فإن الإيرانيين يستحوذون على نسبة (١٢%) من مشترى الوحدات السكنية التي تعطي حق الإقامة لفترة طويلة في الإمارات، كما ان بيانات عام ٢٠٠٥، توضح ان نحو (١٠,٠٠٠) شركة إيرانية اسست بدولة الإمارات ، وإن عدد الافراد الإيرانيين المقيمين بدولة الإمارات قد بلغ حتى ذلك التاريخ (٤٥٠) الف نسمة^(٤٤).

عند حيابة الإمارات على الاستقلال بدأت بتطوير اقتصادها وتوسيع التنمية وإقرار التجارة الحرة وعلى الأخص في إمارة دبي مما زاد في رغبة الإيرانيين في الاستثمار في هذا البلد ، والأخذ بعين

الاعتبار الموقع الذي تمتلكه الإمارات الذي زاد في تشجيع الإيرانيين للاستثمار وكان سبباً في إعمار إمارة دبي ، إن اتساع الارضية الاقتصادية في دبي ومنذ عام ٢٠٠٣ شجعت حتى الطبقة المتوسطة من الإيرانيين للاستثمار وذلك بعد قيام الشيخ (محمد بن راشد) حاكم دبي بتشجيع التجارة، إذ عزم على فتح ابواب الاسواق والمنشآت المغلقة في دبي امام المستثمرين الاجانب، فما كان امام التجار الإيرانيين إلا ان يستغلوا هذه الفرصة الثمينة وقاموا بتحويل اموالهم واستثمارها في سوق العقار فضلاً عن شرائهم الأراضي ، كما باشرت الطبقة المتوسطة من الإيرانيين بشراء المعامل والشقق السكنية وعزموا على الاستيطان في دبي للحصول على الإقامة وذلك لأن من شروط الإقامة في دبي هو امتلاك عقار فيها ^(٤٥)، وبسبب الازمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٨ و ما تخللها من تبعات أثرت سلباً على المستثمرين، تضرر الكثير من الإيرانيين بشكل ملحوظ بسبب الازمة التي حلت بالعالم، ولا توجد إحصائيات دقيقة بالنسبة للاستثمارات الإيرانية الموجودة في الإمارات العربية المتحدة وتذكر عدة ارقام مختلفة في هذا الخصوص، فضلاً عن انحياز الى الولايات المتحدة ودول الغرب خلال فترة العقوبات الاقتصادية توترت العلاقات بين البلدين ووجدت عدة مضايقات أمام الإيرانيين الموجودين في دبي وبسبب توتر العلاقات اخرج قسم منهم من الإمارات ^(٤٦) .

أما بخصوص الشركات الإيرانية في الإمارات متعددة الذكر تصل بعض الإحصائيات إلى انها تصل إلى (٨٠٠٠) شركة تعمل بشكل رئيسي في قطاع المواد الغذائية والمواد الخام والحديد والفولاذ والإلكترونيات والإطارات، والمعدات المنزلية، وغيرها من المواد، وفقاً لتصريح سابق لمجلس الاعمال الإيراني في دبي ، وذكر السفير الأسبق للجمهورية الإسلامية في إيران أنه توجد بحدود (٤٠٠) شركة تجارية فعالة وسبب الاختلاف في الإحصائيات يعود إلى انه كل صنف من هذه الأصناف يمتلك محل تجاري ومعنون باسم شركة ، وكثير من هذه الشركات تكون ليست فعالة او لا تمتلك مواصفات الشركة الحقيقية المتعارف عليها بعض الشركات خاصة وبعضها الآخر تكون بشكل استثمارات من قبل الحكومة الإيرانية أي شبه حكومية .

وتوجد بعض الشركات لها ارتباط وثيق بالشبكة التجارية التي تعود للحرس الثوري الإيراني وهذه الشركات تكون سرية وغير مُعلن عنها بشكل رسمي بل تبقى في طي الكتمان وتسعى دوماً إلى تغيير أسماء هذه الشركات ، ومثال على ذلك (كيش اورنتال) والمعروف عنها من الشركات المنسوبة إلى الحرس الثوري التي مازالت تعمل تحت إشرافه الى الوقت الحالي ، ويُذكر ان إيران كانت تستفاد من الإمارات العربية المحدة في الهروب من العقوبات إذ تؤمن احتياجاتها بطريقة غير مباشرة عن طريق الإمارات مثل قيام إيران بشراء بضائع باسم دولة الإمارات العربية المتحدة ^(٤٧) .

كما ويوجد في سلطنة عمان مايقرب من (٢٥٩) شركة إيرانية في السجلات الرسمية تمارس نشاطا تجاريا في البلاد ، ومن المشاريع الكبيرة بين السلطنة وايران خط الملاحة البحرية بين مينائي (بندر عباس) الواقع في جنوب ايران وميناء (خصب) في شمال عمان ، ان من المتوقع ان

يساهم افتتاح هذا الخط الملاحي في تنشيط حركة التجارة والتصدير ، فضلاً عن تطوير صناعة السياحة بين البلدين.

المحور الخامس : السياسات النفطية لايران ودول مجلس التعاون الخليجي العربية :

وثمة بعد آخر للوضع الاقتصادي الإيراني كان له الأثر الواضح و لا يزال في اتجاهات صانع القرار في الجمهورية الاسلامية تجاه الدول الخليجية ، وهذا البعد هو اشتراك إيران مع بعض الدول الخليجية في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الذي من شأنه تعزيز التعاون الإيراني- الخليجي المشترك سبيلا لتحسين شروط التبادل التجاري لسلعهما المشتركة أي النفط ، اذ قامت الدول ذات الطاقات الاحتياطية الهائلة و التي كانت وما تزال الأكثر اهتماماً بتوفير اسعار نفطية معتدلة للمحافظة على أسواقها العالمية وعلى المدى الطويل .

وفي محاولة منها لوضع سياسة نفطية قوية، ومن اجل التنسيق مع الدول المنتجة الاخرى على شكل اتحاد دولي لمنتجي النفط، بإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في بغداد عام (١٩٦٠) ، ولم تستطع الدول المؤسسة ان تمارس قوتها المتمثلة في المنظمة إلا في عام ١٩٧١^(٤٨) ، إذ لم يكن للدول المنتجة سوق وتأثيرها بسيط على السياسة النفطية ؛ ابتداءً من عام ١٩٧٤، تميزت اجتماعات الأوبك بحدوث مشاجرات ومنازعات بين مجموعتين متميزتين: مجموعة "الصقور" الساعية إلى رفع اسعار النفط وتترعماها إيران وليبيا وتضم الجزائر والعراق ونيجيريا، ومجموعة "الحمام" الحريصة على استقرار سعر معتدل للنفط تترعماها السعودية وتضم الإمارات والكويت وقطر، لقد مثلت المدة التي اعقبت انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ ، نقطة تحول إيجابية في افتتاح إيران على دول الخليج العربي بصورة اوسع، فقبلها لم تكن إيران وقيادتها تستطيع ان تمارس دوراً إقليمياً، إلا أنه بعد انكسار قوة العراق العسكرية في حرب الخليج الثانية، اصبح النظام الإيراني يتمتع بهامش اوسع من حرية الحركة في منطقة الخليج العربي كذلك أتاح لها مكانة جديدة في المنطقة ^(٤٩) ، وذلك لأنه في ٢٠ آب/ ١٩٩٠ اصبح نظام (صدام حسين) يتحكم بكميات كبيرة من الاحتياطي النفطي العالمي بعد إحكام سيطرته على الكويت، فضلاً عن تهديده بالسيطرة على المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ^(٥٠) .

وعلى الرغم من ان منظمة (اوبك) كانت احدى مجالات التعاون والتنسيق الرئيسية بين كل من إيران والسعودية، إلا إنها وفي الوقت نفسه كانت ساحة للتنافس بين الدولتين بشأن طبيعة الدور الذي تمارسه كل دولة داخل المنظمة، إذ حاولت كلتا الدولتين لعب دور (الدولة القائدة للمنظمة) التي ترسم الرؤى البعيدة للمنظمة وتتولى زمام سياسة تعيين الاسعار والسيطرة على الصدمات النفطية غير المتوقعة والمحافظة على المصالح العامة للدول المنتجة (من وجهة نظرها) ، وذلك كان سبباً لرفض إيران التصويت للمرشح السعودي في انتخابات منصب الأمين العام للمنظمة، والتصويت لصالح المرشح الفنزويلي وذلك بعد رفض السعودية الشرط الإيراني الذي يقضي بموافقة إيران للمرشح السعودي مقابل ان

تخلف إيران السعودية في الامانة العامة، ويرجع ذلك السلوك الإيراني إلى تخوفها من انفراد السعودية داخل اوبك^(٥١) .

لقد دعا تفاقم المشكلات الاقتصادية الداخلية في إيران نتيجة تدهور اسعار النفط، إلى العمل على رفع درجة التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربية المنتجة للنفط ، فبعد منتصف التسعينيات دخلت إيران والسعودية في مفاوضات مستمرة بشأن الاتفاق حول كمية الإنتاج داخل المنظمة، في الوقت الذي كانت فيه الاسعار النفطية تعيش ادنى مستوياتها بسبب الازمة الاقتصادية الآسيوية، إذ وصل سعر برميل النفط إلى ما دون الـ (١٠) دولارات ، أسفرت تلك المفاوضات عن التوصل في عام (١٩٩٩) إلى اتفاقية بين الطرفين تم بموجبها الاتفاق على خفض الإنتاج اليومي للدول الأعضاء فكان لها اكبر الأثر في رفع معدلات سعر برميل الواحد من النفط الخام من (٨) دولارات إلى نحو (١٥) دولار، وتفاوتت أسعار النفط خلال الفترة مابين سنوات ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، بين (١٩,٣ - ٣١,١) دولاراً للبرميل، ثم بدأت بالصعود بعد احتلال العراق لتصل إلى (١٤٠) دولاراً في عام ٢٠٠٧، ثم عادت واستقرت بحلول عام ٢٠١١ مابين (٧٥-٩٠) دولاراً للبرميل^(٥٢) ونظراً لوقوع إيران وسط اكبر اماكن تركز الطاقة وهي منطقة الخليج العربي وبضمنه العراق الغني في النفط ومنطقة بحر قزوين، جعلها تكتسب اهمية استراتيجية كبيرة وهمزة وصل بين هاتين المنطقتين ، وقد قامت إيران ببعض الخطوات المهمة لجذب مليارات الدولارات التي تحتاجها فقد بذلت في تشرين الثاني ١٩٩٥ جهوداً مفاجأة لجذب المستثمرين الاجانب للمساعدة في تطوير (١١) مشروع نفطي وغازي ضخمة وإعادة احياء طموحات ما قبل الثورة لتحقيق فائدة اقتصادية قصوى من احتياجاتها وخير مثال التقارب الكبير مع المملكة العربية السعودية، اذ تميزت الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الإيراني إلى المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٤ بتوسع العلاقات الحديثة العهد بينهما بشأن سوق النفط^(٥٣) .

من خلال ما تقدم تبين ان الابعاد الاقتصادية التي تقترب بها العلاقات الإيرانية - الخليجية ، هي ابعاد ومضامين اقل اضطراباً ، بل ان البعد الاقتصادي اكثر الابعاد هدوءاً وانخفاضاً في التفاعلات بين الطرفين ، اذ إن الجانبين الخليجي والإيراني يدركان ضرورة ألا تقوم العلاقات بينهما على القطيعة التامة، ويستغلان العلاقات التجارية المتبادلة تخفيفاً لحدة التوتر بينهما حفاظاً على الأمن للجميع .

الخاتمة :

ان العلاقات الإيرانية - الخليجية تفرضها حسابات الأخوة الإسلامية والجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة وتطويرها، وهي ذات اهمية متزايدة، وحيوية للغاية، وثمة ضرورة ان تدرك إيران ان هذه علاقات إستراتيجية وليست ظرفية، وان امن الخليج يقع على عاتق دوله بما فيها إيران، على وفق ترتيبات امنية مشتركة، للحيلولة دون وقوع أي ازمة.

وبوجه عام، فقد دأبت دول الخليج على التعامل مع إيران على وفق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما ابدت دول مجلس التعاون الخليجي -ولا تزال- حرصاً بالغاً على معالجة الملفات العالقة بين الجانبين، على وفق قوانين والمعاهدات الدولية.

الاستنتاجات :

١- أن هناك الكثير من عوامل الارتباط ونقاط الالتقاء تربط بين إيران وجيرانها العرب أهمها: الجوار الجغرافي والعمق التاريخي والحضاري ، كذلك العامل الاقتصادي والتجاري والذي هو عصب الحياة لهما اذ تمثل إيران بقدراتها البشرية الهائلة ودول مجلس التعاون بقدراتها الشرائية الكبيرة اسواقاً مثالية لبعضها البعض .

٢- يشكل كل من اقتصاد ايران ، رغم نقاط ضعفه المرحلية ، واقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز اهتمام اقليمي ودولي لامتلاك كل من الطرفين موارد اقتصادية طبيعية هائلة ، وبخاصة في حقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) واي خلل في نمط العلاقات الثنائية بين الطرفين لن ينعكس سلباً على دول المنطقة فحسب ، بل على الاقتصاد العالمي برمته.

٣- تعاني إيران ودول مجلس التعاون الخليج العربية من ارتباط اقتصادها وموازنتها بالعائدات النفطية التي تحققها، إلا ان ذلك الارتباط يجعل من اقتصادها اقتصاداً ربيعياً معرضاً للهزات التي تصيب الاقتصاد العالمي.

٤- تسببت الخلافات العقائدية (الدينية) بين الطرفين بحصول توترات بين الطرفين جراء تضارب الاهداف الاقليمية لكل منهما .

٥ - تُعد إيران شريكاً تجارياً مهماً - وفي بعض الاحيان الشريك التجاري الاول - لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، تعد الإمارات شريكاً اقتصادياً لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو ٨ آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطة تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التوصيات :

١- لابد من توافر إرادة سياسة واضحة والتخلص من رواسب الماضي ومنطق الحنين لدى القيادة الإيرانية لأداء دور "الشرطي" في المنطقة، وقبول التحكيم الدولي بشأن مسألة الجزر الإماراتية، والقبول بما تسفر عنه من قرارات حتى لا تكون هذه المسألة عقبة دائمة في تفعيل العلاقات من منظور إنها تمثل مسألة سيادة وحقوق وطنية إماراتية، لا يجوز القفز عليها.

٢- على إيران -خاصة على صعيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي- أن تتوقف عن مسعى بناء التعاون، على "أساس ثنائي"، أي مع كل دولة على حدة، وطبقاً لطبيعة وحجم المصالح المشتركة، بل بصورة جماعية، مع النظام الرسمي لإقليم الخليج، وبمزيد من الأطر المؤسسية والنظامية، وبصورة متوازنة ومتكافئة.

٣- تحتاج دول الخليج وايران الى الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد (غير ريعي/غير نفطي) بالاتجاه إلى تنمية الصادرات غير النفطية، وتتطلب هذه العملية مشروعات وبرامج تستهدف إعادة هيكلة الصادرات.

٤- التنسيق مع إيران فيما يتعلق بالخطاب الديني، أمر مهم لأنه يجب أن يكون هناك خطاب ديني إسلامي واحد، ويُعد هذا أحد المحاور الأساسية للتعاون العربي الإيراني.

الهوامش :

- (١) عرفات جرجون ، العلاقات الايرانية - الخليجية : الصراع .. الانفراج .. التوتر ، ط١، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ص ٥.
- (٢) عبد الحكيم الطحاوي ، العلاقات السعودية - الايرانية واثرها في دول الخليج العربي ، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان ، السعودية، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٤.
- (٣) مخلد مبيضين ، " العلاقات الخليجية - الايرانية ١٩٩٧-٢٠٠٦ (السعودية حالة دراسة)"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد(١٤) ، العدد(٢) ، : (جامعة ال البيت ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦٠ .
- (٤) اميرة قطب ، " العلاقات الايرانية الخليجية : رواسب الماضي والتطلعات المستقبلية ، " ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠٠٥/٣/١٧ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٦/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://misrdigital.blogspot.com>.
- (٥) خالد بن فهد السبيعي ، مجلس التعاون الخليجي : دراسة في مسيرة التعاون والوحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض، ٢٠١٤، ص ١٤٨.
- (٦) مجموعة البنك الدولي ، جمهورية ايران الاسلامية ، اجمالي الناتج المحلي ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر : د. ت ، تاريخ الاطلاع والتوثيق ٢٠١٦/٩/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR>
- (٧) ابراهيم غرابية، عرض كتاب (الثورة الاسلامية والاقتصاد صراع المذهب حول استقلال الاقتصاد الاسلامي) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٣ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، تاريخ النشر : الإثنين ٢٩ / ايلول / ٢٠١٣ ١٥:٣١ مكة ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : متاح على الرابط : www.studied.aljazeera.net :
- (٨) مجموعة البنك الدولي ، ايران: نظرة عامة ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر : د. ت ، تاريخ الاطلاع والتوثيق ٢٠١٦/٩/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview>

(٩) International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Iran, at:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf>

(١٠) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، المصدر السابق ، ص ١٥ .
(١١) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران، العدد (٥) ، ٢٠١٥ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط :
<http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-july-2015>

(١٢) منى حبيب احمد ، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة :السعودية ،إيران، تركيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، ٢٠١٣ ، ص ٨٦ .

(١٣) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

(١٤) مجموعة باحثين، رواية قصيرة حول العقوبات، ط ١، طهران، قسم التخطيط، كلية تبيين، إيران، ٢٠١٣، ص ٦ . (كتاب فارسي) ،جمعی از بزوهشگران، روایتی کوتاه از تحریم، تهران، انیشکده راهبردی تبيين، ١٣٩٢، ص ٦ .

(١٥) مصطفى زهراني، الحصار الاقتصادي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية: العواقب أمام تصدير نفط إيران:تحليل المسائل الاقتصادية للطاقة ، السنة الأولى، رقم ٢، صيف ٢٠٠٨، ص ١٠، كتاب باللغة الفارسية : مصطفى زهراني، "مبانی نظری تحریم اقتصادی علیه جمهوری اسلامی ایران: موانع وچالش های نفت ایران"، بررسی مسائل اقتصاد انرژی، سال يك، شماره ٢، تابستان ١٣٨٧

(١٦) مقابلة شخصية ، " الدكتور بيزن بيروز"، الخبير الاقتصادي الإيراني واستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران - (إيران) الساعة ١٠:٠٠ من يوم الثلاثاء المصادف ١٣/٩/٢٠١٦ .

(١٧) مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠١٣-٢٠١٤، الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ١١٧ .

(١٨) انوشروان احتشامي، التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها على العلاقات الإيرانية الخليجية، ط ١، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص ٣٤٩ .

(١٩) نقلا عن : سوزان ملوني ، الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة ، (نيويورك: مطبعة كامبريدج الجامعية ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٨٥ .شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح

على الرابط : <http://www.cambridge.org>

(٢٠) طلال عتريسي ، " إيران إلى أين؟ " ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٦) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥-٢٦.

(٢١) ناصر التميمي ، عودة ايران الى اسواق الطاقة : الفرص والتحديات لدول الخليج العربية ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٥ ، ص ٢.

(٢٢) مقابلة شخصية ، " الدكتور بيزن بيروز "، الخبير الاقتصادي الإيراني، مصدر سبق ذكره،
(٢٣) المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات، " تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد ايران وابعادها ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٤/١١/٢٠١٢ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٨/٩/٢٠١٦ ، متاح على الرابط :
<http://www.dohainstitute.org/release/dc0e3bc1-e3924>

(٢٤) لويس حبيقة ، " الاقتصاد الإيراني: من العقوبات الى التنمية " ، جريدة النهار الالكترونية - (تقارير وتحليل) ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٢/٩/٢٠١٤ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٣٠/٩/٢٠١٦ ، متاح على الرابط : <https://www.annahar.com/article/173262>

(٢٥) احمد شمس الدين ، " مستقبل اقتصاد إيران بعد رفع العقوبات الدولية " ، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية ، الدراسات والبحوث ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 54:6 م - ٢٥ / ٥ / ٢٠١٦ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٩/٩/٢٠١٦ ، متاح على الرابط : <https://arabiangcis.org>
(٢٦) Paolo Magri and Annalisa Perteghella, Iran After the Deal: the Road Ahead, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), First edition, Milano, 2015,p.1

(٢٧) محمد محمود عبد الرحيم ، ورقة بحثية قراءة في المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون (نسخة الكترونية pdf) ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٣/١٢/٢٠١٦ ، تاريخ التوثيق والاطلاع : ٢٥/١/٢٠١٧ ، على الرابط : <https://www.gulfpolicies.com/attachments/>

(٢٨) شبكة المعلومات الدولية ، " اقتصاد دول الخليج ورؤية ٢٠٣٠ : نظرة سريعة على وضع القطاع في المستقبل ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ١٤/٨/٢٠١٦ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ١٨/٩/٢٠١٦ ، متاح على الرابط :

<https://www.weetas.com/article/ar/gcc-real-estate-2030-overview-regions-future-arv>

(٢٩) محمد محمود عبد الرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

(٣٠) المؤلف نفسه ، المصدر السابق ، ص ٣٠.

(٣١) اليكس انطونياس واخرون ، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، قطر، ٢٠١٢، ص٣.

(٣٢) جاسم حسين ، " التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي " ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : الثلاثاء، ٢٠١٤ /٢٠ ايلول - ٢٠١٤ :٣٨ :٠٩ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٥/٩/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014>

(٣٣) أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥، ص١٣٢.

(٣٤) اشرف محمد كشك، الرؤية الإيرانية للتفاعلات الاقليمية، مختارات إيرانية، العدد (٢٣) (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ٢٠٠٢ ص ١.

(٣٥) محمد احمد المقداد ، " تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية : العلاقات الايرانية - العربية : حالة دراسة " ، مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (٤٠) ، العدد(٢) : معهد بيت الحكمة ، جامعة ال البيت ، عمان ، ٢٠١٣، ص ٤٦٤ .

(٣٦) Robert Blotevogel ,The Productivity Challenge in Iran , The Islamic Country Report No. 15/350,p.19 Republic of Iran : Selected Issues paper ,IMF (٣٧) خليل حسين ، " قمة ابو ظبي والهواجس الامنية الخليجية الإيرانية " ، موقع ميدل ايست اونلاين، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2005-12-26 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٥/١١ ، متاح على الرابط :

<http://www.middle-east-online.com/?id=35309>

(٣٨) عبد الله سعد العتيبي، الازمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على امن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة (١٩٩٧-٢٠١١) رسالة ماجستير(غير منشورة)،(عمان: كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢، ص٧٩.

(٣٩) هيثم الطيش ، " بالارقام ..العلاقات الاقتصادية السعودية - الايرانية " ، صحيفة ايلاف الالكترونية ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٦/٥/٥ حزيران - ٢٠١٦ :٠٠ :٦ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٥/١١ ، متاح على الرابط :

<http://elaph.com/Web/News/2016/1/1065134.html>

(٤٠) كمرك جمهورية إيران الإسلامية ، موقع كمرك جمهورية إيران الإسلامية، شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط: www.irica.gov.ir

(٤١) امنية عبد الوهاب محمد زكي ، " السياسة الخارجية لايران تجاه دول الخليج العربي (٢٠١٠-٢٠١٦) " ، مركز الخليج لدراسات التنمية ، شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط : <https://www.gulfpolicies.com/index.php>

(٤٢) عماد مجيد المولى ، " عُمان وايران .. المصالح المشتركة " ، موقع الصدى نت ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٦/١٠/٩ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٥/١٥ ، متاح على الرابط : <http://elsada.net/18905>

(٤٣) صحيفة العرب، " قطر تهرع لمساعدة ايران بانشاء منطقة اقتصادية حرة في بوشهر " العدد (٩٦١٢) ، ص ١١ ، تاريخ النشر : ٢٠١٤/٧/٧ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٥/١٥ ، متاح على الرابط : <http://www.alarab.co.uk/?id=27261>

(٤٤) عبد الحافظ الصاوي، "المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والاسلامية"، في : المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، تقديم عبد الله النفيسي، ط ٢ ، (عمان: مركز امية للدراسات ، ٢٠١٤ ، ص ٨٣-٨٤.

(٤٥) Karim Sadjadpour, The Battle of Dubai The United Arab Emirates and the U.S.Iran Cold War, Carnegie Endowment for International Peace, Publications Department, Washington, D.C. July 27, 2011, p7

(٤٦) حسن قشقاوي (مساعد الخارجية الإيرانية في الشؤون القنصلية والإيرانيين في الخارج) في مسألة طرد الإيرانيين من الإمارات في ٢٠١٣/٧/١٦ ، متوفر باللغة الفارسية على موقع الانترنت: <http://www.asriran.com/fa/news/284157>

(٤٧) Steve H. Hank, Garbis Iradian, Now Is Not the Time to Step up the Economic War against Iran, Cato institute, appeared in Financial Times, July 22, 2013 .

(٤٨) وليم سي رامسي، النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، في: فيبي مار و وليم لويس ، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط ١ ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦ ، ص ٦١.

(٤٩) يسرى مهدي صالح، " العراق من منظور السياسة الخارجية السعودية " ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد (٥) ، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، ٢٠١٠ ، ص ١٠.

(٥٠) ديك تشيني و ليز تشيني، في زمني: مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جتكر، ط ١ ، بيروت: دار الكتاب العربي ، (٢٠١٢) ، ص ٣١١.

(٥١) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، ط ١ ، بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، لبنان، ٢٠٠٧ ، ص ١٩٠.

(٥٢) وسن صالح الدليمي، " المملكة العربية السعودية وتأثيرات انخفاض وارتفاع اسعار النفط عليها"، مجلة متابعات دولية، العدد (٢٨)، بغداد : مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠، ص٧.

(٥٣) عبد الناصر سرور، " الصراع الاستراتيجي الامريكي الروسي آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة"، مجلة جامعة الأزهر ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، (القاهرة: جامعة الأزهر ، مصر ، ٢٠١٢)، ص٥٣.

المصادر :

اولا: الكتب العربية والمترجمة

١. انوشروان احتشامي، التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها على العلاقات الإيرانية الخليجية، ط١، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩ .
٢. حمدان الشمري ، العلاقات الخليجية الايرانية (١٩٧٨-١٩٩٩) ، (الكويت : ادارة البحوث والدراسات ، الامانة العامة ، مجلس الامة ، الكويت ، ٢٠٠٠.
٣. ديك تشيني وليز تشيني، في زمني: مذكرات شخصية وسياسية، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي ، لبنان، ٢٠١٢ .
٤. روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٧ .
٥. عبد الحكيم الطحاوي ، العلاقات السعودية - الايرانية واثرها في دول الخليج العربي، ط١، الرياض: مكتبة العبيكان ، السعودية ، ٢٠٠٤
٦. عبد الحافظ الصاوي، "المرتكزات الاقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والاسلامية"، في : المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، تقديم عبد الله النفيسي، ط٢، عمان: مركز امية للدراسات، (٢٠١٤) .
٧. عبد الصمد بلحاج، اهل السنة في ايران ، دبي : مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الامارات العربية المتحدة ، (٢٠١٠) .
٨. عرفات علي جرغون ، العلاقات الايرانية - الخليجية : الصراع .. الانفراج .. التوتر ، ط١، القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦
٩. ناصر التميمي ، عودة ايران الى اسواق الطاقة : الفرص والتحديات لدول الخليج العربية ، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٥ .
١٠. وليم سي رامسي، النفط في التسعينات: سيطرة الخليج، في: فيبي مار و وليم لويس ، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ط١، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦ .

١٠. مجموعة باحثين، رواية قصيرة حول العقوبات، ط ١، (طهران، قسم التخطيط، كلية تبيين، ايران، ٢٠١٣). (كتاب فارسي) ،جمعی از بزوهشگران، روايتي کوتاه از تحريم، تهران، انيشكده راهبردی تبيين، ١٣٩٢.

١١. مصطفى زهراني، "الحصار الاقتصادي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية: العواقب امام تصدير نفط إيران"، تحليل المسائل الاقتصادية للطاقة، (السنة الاولى، رقم ٢، صيف ٢٠٠٨). (كتاب فارسي): مصطفى زهراني، "مبانی نظری تحریم اقتصادي عليه جمهوری اسلامی ايران: موانع وچالش های نفت ايران"، بررسی مسائل اقتصاد انرژی، سال يك، شماره ٢، تابستان ١٣٨٧.

ثانياً: المجالات والدوريات :

١. اشرف محمد كشك، الرؤية الإيرانية للفاعلات الإقليمية، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥ .

٢. طلال عتريسي، " إيران إلى أين؟ " ، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٦) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

٣. عبد الناصر سرور، " الصراع الاستراتيجي الامريكي الروسي آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة"، مجلة جامعة الأزهر ، المجلد (١١) ، العدد (١) ، القاهرة: جامعة الأزهر ، ٢٠١٢ .

٤. عمر الحضرمي ، " الدولة الصغيرة : القدرة والدور ، مقارنة نظرية " ، مجلة المنارة للبحوث والدراسات ، المجلد (١٩) ، العدد (٤) : جامعة ال البيت ، عمان ، ٢٠١٣ .

٥. مدحت حماد، "العلاقات الإيرانية- الخليجية"، مجلة الدراسات الشرقية، العدد (٣)، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٦. وسن صالح الدليمي، " المملكة العربية السعودية وتأثيرات انخفاض وارتفاع اسعار النفط عليها" ، مجلة متابعات دولية ، العدد (٢٨) ، بغداد : مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠.

٧. يسرى مهدي صالح، " العراق من منظور السياسة الخارجية السعودية " ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد (٥) ، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٠.

الرسائل والاطاريح :

١. أحمد عبد الكاظم موسى، مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٥ .

٢. خالد بن فهد السبيعي ، مجلس التعاون الخليجي : دراسة في مسيرة التعاون والوحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠١٤ ،

٣. عبد الله سعد العتيبي، الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي دولة الكويت دراسة حالة (١٩٩٧-٢٠١١)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (عمان: كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢).

٤. سيف منذر عبد الواحد الجوعاني، سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية منذ عام ١٩٨٩ وآفاق المستقبل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ١٩٩٥ .
٥. منى حبيب احمد ، دور العامل الاقتصادي في ديناميات التنافس الإقليمي لدول مختارة :السعودية ، إيران، تركيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، بغداد، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣،

التقارير :

١. اليكس انطونياس وآخرون ، الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي (تقرير موجز) ، مركز الدراسات الدولية والاقليمية ، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون ، قطر، ٢٠١٢.
٢. مركز الخليج للدراسات، التقرير الاقتصادي الخليجي ٢٠١٣-٢٠١٤، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، مركز الخليج للدراسات، الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.
شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

١. ابراهيم غرايبة، عرض كتاب (الثورة الاسلامية والاقتصاد صراع المذهب حول استقلال الاقتصاد الاسلامي) ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٣ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، تاريخ النشر : الإثنين ٢٩ / ايلول / ٢٠١٣ ١٥:٣١ مكة ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : متاح على الرابط : www.studied.aljazeera.net :

٢. ابراهيم نوار ، " التنوع والتباين : قراءة في بنية الاقتصاد العربي لعام ٢٠١٤ " ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠ كانون الاول / ٢٠١٤ - ٣٧:

تاريخ التوثيق ٢١/٩/٢٠١٥، متاح على الرابط : <http://www.acrseg.org/28478>

٣. احمد شمس الدين ، " مستقبل اقتصاد إيران بعد رفع العقوبات الدولية " ، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية ، الدراسات والبحوث ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 6:54 م - ٢٥ / ٥ / ٢٠١٦ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٩/٩/٢٠١٦ ، متاح على الرابط : <https://arabiangcis.org>:

٤. حسن قشقاوي (مساعد الخارجية الإيرانية في الشؤون القنصلية والإيرانيين في الخارج) في مسألة طرد الإيرانيين من الإمارات في ١٦/٧/٢٠١٣، متوفر باللغة الفارسية على موقع الانترنت: <http://www.asriran.com/fa/news/284157>

٥. جاسم حسين ، " التنوع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي " ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : الثلاثاء، ٢ ايلول/ سبتمبر / ٢٠١٤ - ٠٩:٣٨ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠/٩/٢٠١٥ ، متاح على الرابط : <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014>

٦. خليل حسين ، " قمة ابو ظبي والهواجس الامنية الخليجية الإيرانية " ، موقع ميدل ايست اونلاين، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2005-12-26 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٧/٥/١١ ، متاح على الرابط : <http://www.middle-east-online>
٧. سوزان ملوني ، الاقتصاد السياسي لايران بعد الثورة ، (نيويورك: مطبعة كامبريدج الجامعية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠١٥ . شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط : <http://www.cambridge.org>
٨. عبد الحافظ الصاوي ، " (٥) مؤشرات على ضعف الاقتصاد الايراني " ، صحيفة العربي الجديد الالكترونية ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٧/ ١/١٢ ، تاريخ التوثيق : ٢٠١٧/٢/١١ ، متاح على الرابط : <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/12/>
٩. لويس حبيقة ، " الاقتصاد الايراني: من العقوبات الى التنمية " ، جريدة النهار الالكترونية - (تقارير وتحليل) ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٤/٩/٢٢ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٦/٩/٣٠ ، متاح على الرابط : <https://www.annahar.com/article/173>
١٠. كمرك جمهورية إيران الإسلامية ، موقع كمرك جمهورية إيران الإسلامية، شبكة المعلومات الدولية ، متاح على الرابط: www.irica.gov.ir
١١. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات، " تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية ضد ايران وابعادها ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٢/١١/٢٤ ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : ٢٠١٦/٩/٢٨ ، متاح على الرابط : <http://www.dohainstitute.org/release/dc0e3bc1-e3924>
١٢. مجموعة البنك الدولي ، جمهورية ايران الاسلامية ، اجمالي الناتج المحلي ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر : د. ت ، تاريخ الاطلاع والتوثيق ٢٠١٦/٩/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IR>
١٣. مجموعة البنك الدولي ، ايران: نظرة عامة ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر : د. ت ، تاريخ الاطلاع والتوثيق ٢٠١٦/٩/٢٠ ، متاح على الرابط : <http://www.albankaldawli.org/ar/country/iran/overview>
١٤. مجموعة البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران، العدد (٥) ، ٢٠١٥ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، متاح على الرابط : <http://www.albankaldawli.org/>
١٥. محمد محمود عبد الرحيم ، ورقة بحثية قراءة في المستقبل الاقتصادي لدول مجلس التعاون (نسخة الكترونية pdf) ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر

٢٠١٦/١٢/٣ ، تاريخ التوثيق والاطلاع : ٢٠١٧/١/٢٥ ، على الرابط :

<https://www.gulfpolicies.com/attachments/>

١٦. موقع الاقتصاد الإيراني باللغة الفارسية، ٢٠١٣/٨/٢٩ ، "استثمار الإيرانيين في أربعة أشهر في

بورصة دبي" متوفر على الانترنت على الرابط: <http://www.ireconomy.ir/fa/page/6132>

١٧. أخبار أنلاين باللغة الفارسية، "الوارد السنوي للسفارة الإماراتية في طهران بلغت تسعون مليون دولار"

متوفر في تاريخ ٢٠١٣/١٠/٣ على الرابط: <http://www.khabaronline.ir/detail/79567>

المقابلات الشخصية :

مقابلة شخصية ، "الدكتور بيزن بيروز"، الخبير الاقتصادي الإيراني وأستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة طهران - (إيران) الساعة ١٠:٠٠ من يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٦/٩/١٣.

References

1. International Monetary Fund, IMF Executive Board Concludes 2015 Article IV Consultation with Iran ،at:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15349.pdf>
2. Kenneth Katzman, The United Arab Emirates:Issues for U.S.Policy, Congressional Research Service, 2013.
3. Karim Sadjadpour, The Battle of Dubai The United Arab Emirates and the U.S.Iran Cold War, Carnegie Endowment for International Peace, Publications Department, Washington, D.C. July 27, 2011.
4. Paolo Magri and Annalisa Perteghella, Iran After the Deal: the Road Ahead, The Italian Institute for International Political Studies (ISPI), First edition, Milano, 2015.
5. Robert Blotvogel ,The Productivity Challenge in Iran , The Islamic Republic of Iran : Selected Issues paper ,IMF Country Report No. 15/350,p.19
6. Steve H. Hank, Garbis Iradian, Now Is Not the Time to Step up the Economic War against Iran, Cato institute, appeared in Financial Times, July 22.
